مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٨ع٢، ص ص: ١٢٩-١٨٠ (١٠ ٢٠م/١٤٣١هـ)
DOI: 10.4197 / Art. 18-2.4

المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية
تأصيل المفهوم

ناصر عوض الزهراني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز،
جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص. يهدف هذا البحث إلى تأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في المجتمع السعودي، إذ لاحظ الباحث من خلال تخصصه وبحثه في هذا المجال أنه يعاني من عدم وضوح، بالإضافة إلى عدم وجود حدود فاصلة بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى، التي من أبرزها العمل الخيري والمسؤولية القانونية. كما يهدف من ناحية ثانية إلى تتبع نمو مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في الفكر الاجتماعي من خلال عرض المسؤولية الاجتماعية في صدر الإسلام، وكذلك تتبع ظهور هذا المفهوم في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال استعراض أفكار العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد الذين ناقشوا مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أو ما ارتبط به من أنظمة اجتماعية واقتصادية شكلت ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ليس في الغرب فحسب ولكن في كل أقطاب المعمورة، خاصة النظام الرأسمالي الذي نمت بين أحضانه طبقة رجال الأعمال وتضخمت بفعله أحجام الشركات، الأمر الذي

فرض ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كمحاولة لتذكيرها بأن عليها التزامًا تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وكمحاولة لرأب الصدع بين الفقراء والأغنياء ولرد الحقوق التي سلبها الإنسان إلى أخيه الإنسان.

المقدمة

تزايد الاهتمام مؤخرا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هذا المفهوم الذي التصق بمؤسسات القطاع الخاص أو الشركات، على الرغم من أن مجرد استخدام مصطلح المسؤولية الاجتماعية دون حصره على الشركات أو الجهات المقدمة للمسؤولية الاجتماعية يعد مفهوما واسعًا وعرفه الإنسان منذ الأزل، فكل منا لديه مسؤولية اجتماعية تجاه من يشاركونه الحياة الاجتماعية، تجاه زوجته، وأبنائه، وجيرانه، ومجتمعه ككل، وكذلك لكل قطاع من قطاعات المجتمع مسؤولية، فالحكومة عليها مسؤولية اجتماعية والإعلام عليه مسؤولية اجتماعية وغيرهما من القطاعات. لكن الواقع يشير إلى أن ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر المسؤولية الاجتماعية هو القطاع الخاص، ولعل ذلك ما يعبر عن إحدى إشكاليات المفهوم, وعلى ذلك فالاستخدام الأمثل يكون بتحديد المسؤولية الاجتماعية التي نعنيها, ففي هذا المجال تحدد بالشركات أو القطاع الخاص CSR، وهي اختصار لمصطلح "Corporate Social Responsibility"، وهو المصطلح الذي لم يكن واضحًا حتى النصف الأول من القرن العشرين عندما كان اهتمام الشركات ينصب فقط على تحقيق أعلى ربح ممكن، ولكن مع موجات النقد التي تعرضت لها الشركات كونها فقط تكدس الملايين ولا تقدم للمجتمع ما يستحق الذكر، بل وفي بعض الأحيان قد تضر بالمجتمع, خاصة فيما يتعلق بالبيئة، بدأ عطفًا على ذلك الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويعتبر "دروكر" (Drucker) أول من لفت الأنظار

لهذا المفهوم عندما عرفه بأنه "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[١]. وعلى ذلك يحاول هذا البحث أن يسلط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال محاولة تأصيل هذا المفهوم، إذ وجد أنه يعاني من ضبابية وعدم وضوح، وأنه يتداخل مع مفاهيم أخرى في الذهنية العربية، لعل أبرزها العمل الخيري، فالمسلم بطبعه جبل على حب الخير، والدين الإسلامي حث المسلم على ذلك وبأكثر من صورة منها ما هو إلزامي مثل الزكاة التي حدد الإسلام مصارفها والكفارات وصدقة الفطر، ومنها ماهو تطوعي مثل الوقف والوصية والهبة ونحو ذلك، والواضح من خلال ما توصلت إليه الدراسات أن هناك حالة من الخلط تشوب العطاء تحت مظلة العمل الخيري، والذي ينظر إليه البعض حتى من أصحاب الشركات على أنه مسؤولية اجتماعية، والعطاء الذي يندرج فعليًا تحت المفهوم المعاصر للمسؤولية الاجتماعية، رغم التأكيد على عدم تعارضهما. ولكن هناك خيط رفيع يميز بينهما فالعطاء الخيري يذهب إلى مستحقيه من الضعفاء والمساكين الذين حددهم الدين، ويستهدف بالدرجة الأولى سد حاجتهم المادية ولبعض المقاصد الدينية الأخرى التي لا يتسع المجال هنا لذكرها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٢]، على العكس من المسؤولية الاجتماعية فهي قد تهتم بالفقراء والمساكين ولكن العطاء لصالحهم من خلال المسؤولية الاجتماعية يكون عطاء يستهدف النهوض بهم، ومد يد العون لهم لكي يتحولوا من طالبين للصدقة إلى مانحين لها. وقد يذهب هذا العطاء حتى إلى الأغنياء، ومثال ذلك ماتقدمه بعض الشركات انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية من منح دراسية في أرقى الجامعات للمتفوقين من أبناء

---

(١) **Drucker, Peter F**. "*An Introductory View of Management*" Harpers College Press, U.S.A., 1977, p584.

(٢) التوبة، آية ٦٠.

المجتمع، وليس شرطًا أن يكون هذا المتفوق من أسرة فقيرة، هذا خلاف اهتمام المسؤولية الاجتماعية بأطراف أخرى[(١)]* لا تندرج ضمن مصفوفة الفقراء والمساكين، مثل العاملين في الشركات والشباب والمستهلكين وغيرهم لكل منهم برامج واضحة المعالم وذات استراتيجيات وأهداف وخطط مدروسة. كما تحاول الدراسة من جهة ثانية أن تتبع نمو هذا المفهوم، وأعني نمو مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في الفكر الاجتماعي من خلال عرض ظهوره في الفكر الاجتماعي الإسلامي وتحديدًا في البدايات الأولى لبزوغ الإسلام على يد رسول الهدى محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وصحابته الكرام، وتم عرض مراحل نموه في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال استعراض أراء العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد الذين اقتربوا في أطروحاتهم كثيرا - رغم قدم البعض منها- من ملامسة هذا المفهوم، والذي قد لا يكون واضحًا صراحة ولكن قد ترشدنا إليه ضمننا الكثير من مقولاتهم، خاصة تلك التي حاولت الخوض والتنظير في قضايا النظام الرأسمالي، والتي بدورها أسهمت في ظهور وتبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وجعل الشركات العالمية تتبارى في تقديم مشاريع نموذجية وجبارة تنطوي تحت هذا المفهوم.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية كممارسة أو عمل أخلاقي ليست بالأمر الجديد – كما سبق الذكر وكما سنعرض له بالتفصيل لاحقًا - فهي قديمة قدم الإنسان، غير أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على وجه التحديد ظهر منذ زمن ليس بالبعيد، وأصبح هذا المفهوم مطلبًا ضروريا ينادي به الكثير

---

(١) يشير مصطلح أطراف المسؤولية الاجتماعية إلى الأفراد أو الجهات التي ينبغي على الشركات أن توجه برامجها لصالحهم وهم: (العاملون، والبيئة، والمجتمع المحلي، والحكومة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة العاملة، والشباب، والمتقاعدون، والأطفال، إضافة إلى حملة الأسهم والمستهلكون والمنافسون)، لمزيد من الاطلاع حول طبيعة البرامج التي تستهدف أطراف المسؤولية الاجتماعية انظر: ناصر الزهراني، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: دراسة اجتماعية لإسهامات المؤسسات الخاصة في العمل الاجتماعي، جامعة الملك عبدالعزيز: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٤٣٠هـ، ص ص: ٧٥ -٨٨.

من المهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، وخطت العديد من الشركات العالمية خطوات واثقة نحو العمل الاجتماعي الذي يخدم أطراف المسؤولية الاجتماعية[١]. وتبقى الشركات السعودية كجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية، والتي حاولت من جانبها هي الأخرى تطبيق هذا المفهوم والعمل من خلاله في خدمة المجتمع، ولكن الواقع يشير وكما أثبتت ذلك دراسة " المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: دراسة اجتماعية لإسهامات المؤسسات الخاصة في العمل الاجتماعي "[٢] والتي طبقها الباحث على عينة من الشركات السعودية بمدينة جدة وغيرها من الدراسات[٣]، أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي يعاني عدم الوضوح ويتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى من الأعمال الخيرية الدينية الفردية غير المنظمة، والتي تهدف إلى توفير المستلزمات المادية للفقراء والمحتاجين، مما لا يرقى إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية الواجبة على كل قادر، وخصوصًا رجال الأعمال وأصحاب الشركات.

ثانيًا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح المفهوم المعاصر الصحيح للمسؤولية الاجتماعية، من خلال تأصيل هذا المفهوم، وتتبع أبرز ملامحه التي رسخها الفكر الاجتماعي الإسلامي، وكذلك الفكر الاجتماعي الحديث لدى علماء الاجتماع والاقتصاد في الفكر الغربي، في محاولة منها للتأكيد على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام نابع في الأصل من الشريعة الإسلامية، ولا

---

(١) انظر على سبيل المثال: تجربة شركة Vodafone وشركة Shell وشركة Bp وبنك HSBC وغيرها من الشركات العالمية.

(٢) **ناصر عوض الزهراني**، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: دراسة اجتماعية لإسهامات المؤسسات الخاصة في العمل الاجتماعي، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٤٣٠هـ.

(٣) انظر على سبيل المثال:

سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ط٢، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ٢٠٠٩م.

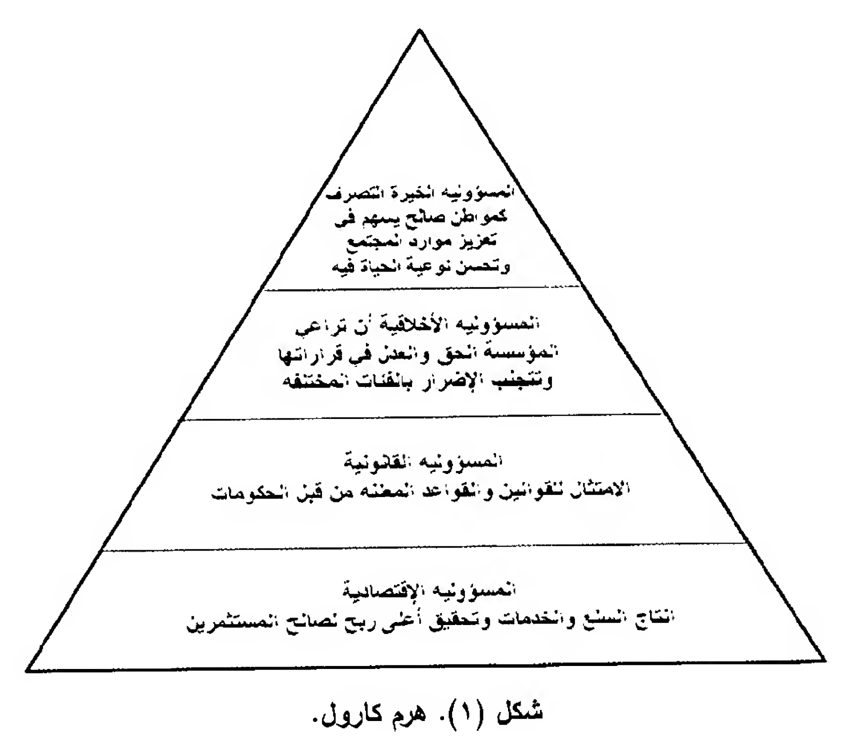
- Tamkeen Development and Management Consulting & The International Institute for Industrial Environmental Economics, Saudi Companies & Social Responsibility: Challenges and Ways Forward , Feb 2007.

يتعارض مع كثير من المفاهيم التي تدفع المسلم للعطاء الاجتماعي النابع من الدين، ولكنه يختلف عنه في كونه عملا منظما من خلال جهات ذات أهداف لا تستهدف الفقراء والضعفاء فقط، ولكنه قد يذهب لصالح أطراف متعددة تتجاوز ذلك، إذ إن استهدف الفقراء أو الضعفاء قد لا يتجاوز العطاء المادي الآني إلى العطاء المنظم الذي يعمل على مساعدة الناس لكي ينهضوا بأنفسهم. وفي محاولة من جانب آخر لعرض مراحل نمو مفهوم المسؤولية الاجتماعية المعاصر الذي ارتبط ظهوره بشكل مباشر بنشأة وقيام النظام الرأسمالي في الغرب، والذي في ظله نمت وازدهرت الشركات الملقى على عاتقها القيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

إشكالية المفهوم

سبق الحديث في مقدمة الدراسة عن حالة الخلط التي تعتري مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وحول ذلك يرى "كارول" (Carroll) – أحد أبرز المهتمين بهذا الموضوع – أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تصورها كشكل هرمي يأتي في قاعدته المسؤولية الاقتصادية، التي تشير إلى أن أكبر مسؤولية اجتماعية تقدمها الشركة للمجتمع تكمن في تقديم السلع والخدمات وعليها أن توجه جل اهتمامها نحو تحقيق أعلى مستوى من الأرباح لصالح حملة الأسهم أو المستثمرين، ولعل هذه الرؤية تتفق مع المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية، والذي تبناه الاقتصادي الشهير " آدم سميث" (Adam Smith). غير أن كارول لم يقف عند هذا الحد، وقدم في المستوى الثاني من هرمه ما أسماه بالمسؤولية القانونية، والتي تعني الإذعان للقوانين والتعليمات المعلنة من قبل الحكومات والتقيد بها. يصعد "كارول" بعد ذلك للمسؤولية الأخلاقية، وهي أن تراعي المؤسسة الحق والعدل، وأن تكون تصرفاتها أكثر أخلاقية، وأن تراعي عدم الإضرار بالفئات الاجتماعية المختلفة. ويصل إلى رأس الهرم ويقدم المسؤولية الخيرة، وهي ما يجسد المفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي يرى أنها تتمثل في

التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز وتنمية موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه(١) (الشكل رقم ١).



شكل (١). هرم كارول.

والحقيقة أن كارول قد حل لنا إشكالية تداخل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى البعض من خلال هذا الإسهام، فالواقع يشير إلى أن هناك حالة من الخلط لدى البعض تعتري هذا المفهوم، حيث يقف فهم البعض للمسؤولية الاجتماعية للشركات عند المسؤولية القانونية، ويخلط البعض الأخر بين المسؤولية الاجتماعية وبين العمل الخيري، ويمكن أن نميز بين هذه المفاهيم ونقرب الصورة ببساطة من خلال الجدول رقم (١).

---

(١) **Archie B. Carroll,** " The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of organizational Stakeholder, "*Business Horizons*, July.1991.

جدول (١). المقارنة بين المسؤولية الاجتماعية والقانونية والعمل الخيري.

	المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية القانونية	العمل الخيري
الدافع	نابع من الإحساس بأن هذا العمل واجب على الشركة تجاه المجتمع	تنفيذ الأوامر والتعليمات	دافع ديني
الطريقة	منظمة وذات استراتيجية وأهدافها محددة	التقيد حرفيا بما يطلب من المؤسسة	يغلب عليه العشوائية وعدم التنظيم
المستفيدون	جميع أطراف المسؤولية الاجتماعية	من تخصهم الأوامر والتعليمات	شريحة محددة من الضعفاء
الهدف	رفاهية المجتمع وتقدم المؤسسة	تجنب عقوبات المخالفة	الأجر والثواب في الآخرة

تعريف المسؤولية

يعرف المعجم الوسيط " المسؤول " بأنه المنوط به عمل تقع عليه تبعته، والمسؤولية بوجه عام هي حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال: أنا برئ من مسؤولية هذا العمل. وتطلق المسؤولية أخلاقيًا على التزام الشخص بما يصدر عنه قولًا وعملًا. وتطلق قانونًا على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقًا للقانون(١).

وقد وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، تشير إلى لفظ المسؤولية قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾(٢). وقال صلى الله عليه وسلم: « كُلُّكُمْ رَاعٍ ومَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»(٣). وعلى ذلك فقد تحددت المسؤولية في الإسلام بدءًا من المسؤولية الفردية ووصولًا إلى المسؤولية الاجتماعية، لذلك فقد عني الإسلام بمسؤولية الفرد عن نفسه أولًا وعن مجتمعه ثانيًا، لذلك جاءت هذه المسؤولية متوازنة وشاملة ومتكاملة، ذلك أنها تتضمن الفرد والجماعة. فالفرد الطبيعي مسؤول مسؤولية كاملة عن

---

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨م، ص ٤١١.
(٢) الإسراء، آية ٣٦.
(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تأويل قول الله تعالى " من بعد وصية يوصى بها أو دين"، ٥٣٣/٢.

سلوكه وحديثه وحواسه وعقله وقلبه وجسمه، وهو مسؤول أيضا عن الجماعة وعن سلامتها بصفته عضوًا فيها.

وفي هذا الإطار يعرف محمد إبراهيم الشافعي المسؤولية بأنها: "الاستعداد الفطري الذي جبل الله عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كفله به من أمور تتعلق بدينه ودنياه، فإن وفّى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب"[١].

ومن جانبهم قدم علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الأخلاق تقسيمًا للمسؤولية، إذ يرون أنها تنقسم إلى مسؤولية دينية، ومسؤولية أدبية أو أخلاقية، ومسؤولية اجتماعية؛ تبعًا لاختلاف المصدر الذي تستمد منه المسؤولية صفة الإلزام، والتي حددها القرآن الكريم بثلاثة مصادر هي: الله، ثم الضمير، والمجتمع، ويرى محمد إبراهيم الشافعي أن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ترجعان في الأصل للمسؤولية الدينية، ذلك أنها الأصل وما بعدها تابع، فالدين هو الذي نستمد منه دعائم الحياة الاجتماعية وأسس الحياة الأخلاقية[٢].

وفي علم الأخلاق تعني "المسؤولية" (Responsibility) العديد من الأشياء، فقد تشير إلى مهمة محددة كمسؤولية الشخص عن عمل ما، مثل مسؤولية عامل النظافة عن نظافة أحد أدوار المبنى، أو تشير إلى تسلسل هرمي للسلطة فيكون الشخص مسؤولًا أمام شخص آخر عن مهمة محددة، أو إلى المسؤولية عن حدث ما مثل مسؤولية فني الطيران عن صيانة المحركات. وقد تشير أيضا إلى "استحقاق اللوم" (Culpability) كتحميل الفني مسؤولية الخلل في محرك الطائرة، أو إلى المسؤولية "القانونية" (Liability) كأن يجبر شخص بدفع ثمن إجابة بلاغه الكاذب إلى إدارة المطافئ، إن تحمل المسؤولية يشير إلى الإقرار بأي من أو كل

(١) **محمد إبراهيم الشافعي**، *المسئولية والجزاء في القرآن الكريم*، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٨٢م، ص ٤٧.

(٢) *المرجع السابق*، ص ص: ٤٠-٤٤.

ما ذكر من المسؤوليات. كما تشير المسؤولية من ناحية أخرى إلى إحدى سمات الشخصية، والتي تجمع ما بين "التعقل" (Prudence)، والذي يعني الميل إلى التخطيط والتنبؤ بالنتائج السيئة المحتملة للعمل، والعمل من أجل تفاديها، و"الموثوقية" (Reliability) وتعني العمل كما هو متوقع منك، والترتيب للوفاء بوعودك تجاه الآخرين. إن المسؤولية بشكل عام تعني أن يدرك الشخص الخير الذي يمكنه فعله وأن يفعله، وإدراك الأذى الذي يمكن أن يتسبب فيه ويعمل على تفاديه[١].

تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

تتعدد تعاريف المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) وتتباين، كون هذا الموضوع يكتسب أهمية متزايدة يومًا بعد يوم، وهذا بلا شك يدل على أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم مركب ومعقد وليس مفهومًا بسيطًا قابلًا للقياس بمعايير عالمية أو حتى إقليمية موحدة (الشكل رقم ٢). وقد أشار أحد الباحثين في هذا المجال إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا، ولذلك فقد يكون هناك حيرة لدى مؤسسات القطاع الخاص حول تحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه هذه المسؤولية[٢].

ولقد كانت الأفكار الأولى تنظر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها مبادرات إنسانية، أو أعمال خيرية تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص لصالح فئات معينة في المجتمع، ولكن مع التطورات التي حدثت في الفترة الأخيرة وظهور ظواهر عالمية جديدة، مثل العولمة والخصخصة، وتراجع دور الدولة، وانتشار

---

(١) **ليزا نيوتن**، نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، الكويت، *مجلة عالم المعرفة*: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٣٢٩، يوليو، ٢٠٠٦م، ص ٧٢.

(٢) **طاهر الغالبي، وصالح العامري**، *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع*، عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ٥٠.

مؤسسات المجتمع المدني، فإن هذا المفهوم الضيق والآني للمسؤولية الاجتماعية لم يعد قادرًا على مسايرة هذه المتغيرات، الأمر الذي أدى إلى انتقال مفهوم المسؤولية الاجتماعية حسب رؤية "دافت" (Daft) إلى أن يصبح هدفًا استراتيجيًا يتطلب منحه أهمية كبيرة في التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد لمؤسسات القطاع الخاص، مؤكدًا على أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات والأفعال بطريقة تحقق رفاهية المجتمع(١).

ويرى سيد عثمان الذي ينطلق من فلسفة إسلامية في تعريف المسؤولية الاجتماعية أن المسؤولية الاجتماعية هي: "مساءلة الذات للذات عن حق الجماعة على الفرد، فهمًا واهتمامًا ومشاركة، وهي مسؤولية أخلاقية في صميمها، وهي مسؤولية أخلاقية في عناصرها بمكوناتها، في محركاتها وبواعثها، في حركاتها ووجهتها، في غايتها ومقصدها، في دلالتها ومعناها"(٢).

ومن خلال التعريف السابق يرى عثمان أن للمسؤولية الاجتماعية عددًا من العناصر والأركان تتمثل في الآتي:

أ) العناصر، وتتكون من:

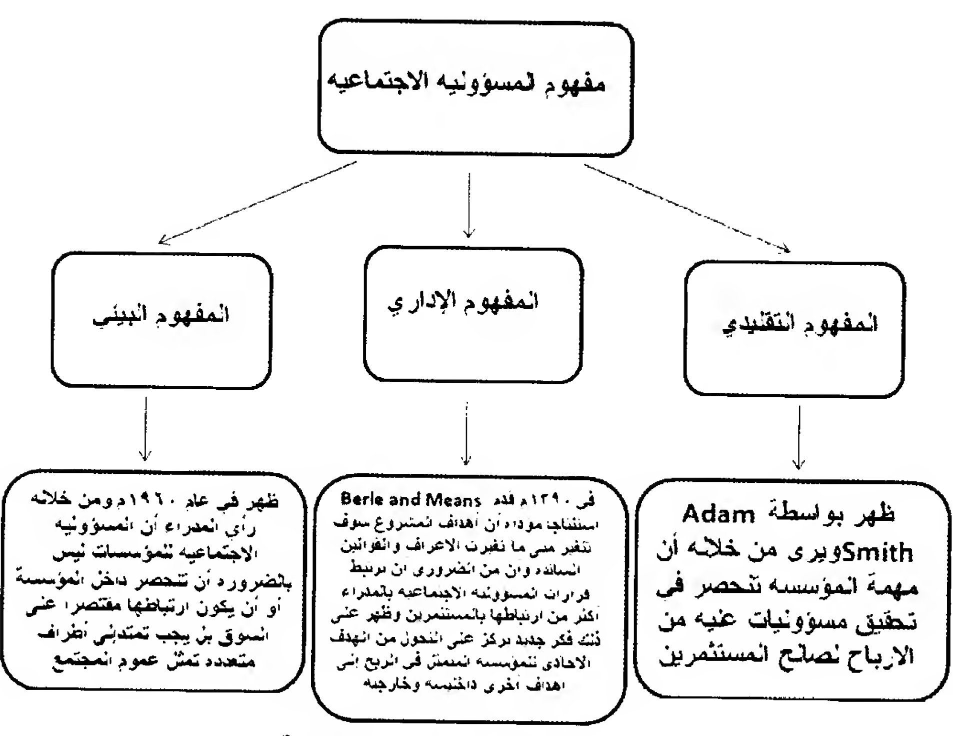
١- الاهتمام: والذي يعبر عنه بالرابطة العاطفية بين الفرد والجماعة، تلك الرابطة التي يخالطها الحرص على تماسك الجماعة وسلامتها وتحقيق أهدافها، بحيث يشعر الفرد أنه والجماعة شئ واحد.

٢- الفهم: ويتضمن فهم الجماعة بحالتها الراهنة، من حيث مؤسساتها ونظمها وتقاليدها وقيمها ووضعها الثقافي، وأيضا فهم الظروف والقوى التي تؤثر في حاضر الجماعة ومستقبلها.

---

(١) **Daft, R.**, *"Organizational Theory and Design"*. West Publishing Co. New York, 2002, p.143.

(٢) **سيد أحمد عثمان**، *التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦م، ص٢٧.



شكل (٢). مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

٣- المشاركة: حيث يشارك الفرد مع الآخرين في عمل وفق ما يمليه عليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم بما يساعد الجماعة، ويشبع حاجاتها ويحل مشكلاتها، والوصول إلى تحقيق أهدافها ورفاهيتها والمحافظة على استمرارها[١].

ب) الأركان، وتتكون من:

١- الرعاية: وهي موزعة على الجماعة ككل "فكل راع وكل مسؤول عن رعيته"، وهي امتداد لعنصر الاهتمام، وعلى ذلك فعلى كل فرد من أفراد المجتمع جزء من المسؤولية فيما يقوم به من عمل.

٢- الهداية: وتتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهي دعوة للنصح والإرشاد والأخذ على أيدي المضرين بمصلحة الجماعة.

---

(١) *المرجع السابق*، ص ١٦٩.

٣- الإتقان: وهي قائمة على قاعدة أن المسلم يجب أن يتقن كل عمل يقوم به، وأن يبذل أقصى طاقاته لإنجاز هذا العمل، وأن يكون مرد إخلاصه الأساسي مراقبة الله عز وجل وليس الخوف من عقاب الجماعة.

ويربط "عثمان" كلًا من العناصر والأركان بجوانب في الشخصية المسلمة تتمثل في الوعي، ويقصد به الوقوف والتأمل في حياة الإنسان وممارساته وطريقة تفاعله مع الجماعة. والمرحمة، والتي تظهر في بر الوالدين، وكذلك في المودة بين الزوجين. والألفة والتي تعتبر نتاجًا طبيعيًا للشخصية المسلمة المتزنة والتي تنتج عن التفاعل مع الآخرين[١].

ويرى "محمد عبدالمجيد" أنه على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت واقعًا من الصعب على مؤسسات القطاع الخاص تجاهله، إلا إنه لا يوجد اتفاق على مفهوم محدد لهذه المسؤولية ولا على الأنشطة التي تدخل في إطارها. ويرى أن هناك اتجاهين لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، يعبر الأول منهما عن معيار يقوم على أساس وجود أو عدم وجود إلزام قانوني لقيام المؤسسات بالنشاط الاجتماعي، وعلى ذلك عرفت الأنشطة الاجتماعية بأنها: "الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختيارياً، والتي تفي بالتزامات المشروع تجاه المجتمع". وعلى العكس من هذا المفهوم، يرى الاتجاه الثاني أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لا تقتصر على قيامها ببعض الأنشطة اختياريا، ولكنها تشمل كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة ملزمة بها من عدمه[٢].

من جانبه عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من

---

(١) **محمد حسام الدين**، *المسؤولية الاجتماعية للصحافة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م، ص ٤٩.
(٢) **محمد عبدالمجيد**، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة: نموذج مقترح للشركات الكويتية، الكويت: *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، (س) ١١، (ع) ٤٣، ص ص: ٧١-١١٣.

خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل، بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية. كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية "[١].

وفي الفكر الغربي، وضع " بورتني" (Portney) تعريفًا – يمكن اعتباره شاملًا – للمسؤولية الاجتماعية، حيث يرى أنها عبارة عن مطالبة الشركات الخاصة باتباع نموذج متسق، بحيث تقدم أكثر مما تطلبه القوانين واللوائح الرسمية المعمول بها في مجال البيئة، وأمان العمال والصحة والاستثمار في المجتمعات التي يعملون بها. وطبقًا لهذا التعريف، يجب على الشركات أن تحرص على معالجة ما ينبعث منها من أبخرة وما ينتج عنها من تلوث للمياه بشكل أكبر مما تفرضه قوانين البيئة، وهذا ما يسمى بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما يجب أن يكون من بين أنظمة الشركة ما يقلل المخاطر على أمان وصحة العمال لمستويات تتجاوز تلك التي تُطلب من الشركة عند السماح لها بممارسة نشاطها، علاوة على ذلك يجب أن تستثمر الشركة بشكل أكبر مما هو مطلوب منها في المناطق التي تعمل بها كأن تقوم، على سبيل المثال: برصف الطرق، وبناء المدارس، وتقديم الخدمات الطبية، والإعانات المالية للنشاطات الاجتماعية المختلفة، لكي يمكن أن يطلق عليها شركة تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية[٢]. وعرفها "دروكر" (Drucker): بأنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[٣]. ومن جانبه يرى " ستراير" (Strier) أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع، بما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون، وبصورة تراعي قيام المؤسسة بوظيفتها الأساسية،

---

(١) http:www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn=22.23/3/1428

(٢) **Bruce L. Hay**, **Robert N. Stavins** and **H. K. Richard**, *Environmental Protection and the Social Responsibility of Firms Perspectives from Law, Economics, & Business*, Resources for the Future Press: Washington. D.C., 2005, p. 55.

(٣) **Peter F. Drucker**, , *op.cit*, p.584.

وهي الحصول على ربح مناسب من استثماراتها[١]. ويعرف "هاريس" (Harris) المسؤولية الاجتماعية بتحديده لمواصفات الشخص المسؤول اجتماعيًا، حيث يرى أنه يحمل أربع مزايا، هي[٢]:

١- يفي بالتزاماته تجاه الجماعة.

٢- يعتمد عليه، وينفذ ما يعد به.

٣- يعمل على تحقيق الأهداف التي تحقق الصالح العام، ولا يسعى للتميز عن الآخرين.

٤- يفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة.

كما يعرف كلًا من "روبن" (Robin) و"ريدنفش" (Reidenfach) المسؤولية الاجتماعية بأنها: " بمثابة عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة تجاه المجتمع[٣].

ويمكن بناءً على ما تقدم أن تعرف المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص أو للشركات (Corporate Social Responsibility) (CSR) إجرائيًا بأنها المعادلة التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحقق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله، وهو الربح، والهدف الذي يتطلع إليه المجتمع والمتمثل في المشاركة الإيجابية والفعالة في تنمية المجتمع، دون الإخلال بهدف على حساب الآخر، والقيام بدورها تجاه من تستطيع خدمته من أطراف المسؤولية الاجتماعية بشكل يفوق ما تتطلبه القوانين أو الأنظمة والإجراءات التي وضعتها الحكومة، ومن خلال التركيز على مبدأين: التمكين فيما يتعلق بأفراد المجتمع والاستدامة فيما يختص بالبيئة والمجتمع المحلي.

---

(١) **طاهر الغالبي، صالح العامري**، *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات*، عمّان: جامعة البتراء، ٢٠٠١م، ص ٢١٦.

(٢) **محمد حسام الدين**، *مرجع سابق*، ص ٥١.

(٣) **ثامر البكري**، *التسويق والمسؤولية الاجتماعية*، عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

المسؤولية الاجتماعية في الفكر الاجتماعي

أ) المسؤولية الاجتماعية في الإسلام

جاء الإسلام كنظام ليؤكد على أهمية التساند والتعاضد بين أعضاء المجتمع من أجل تحقيق مصلحة الكل، سابقًا بذلك النظريات الاجتماعية التي نحت هذا المنحى فيما بعد، مثل البنائية الوظيفية على سبيل المثال، ويظهر ذلك بوضوح في قوله صلى الله عليه وسلم: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)[١]. ويبين هذا الحديث وجهة النظر الإسلامية الداعية إلى تأسيس مجتمع مسلم يقوم على التعاون والتعاضد بين أفراده ومؤسساته لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

ومن الجوانب الرئيسة التي ارتكز عليها الدين الإسلامي كنظام، النظام الاقتصادي، والذي نظمه بقيم ومحددات إسلامية شاملة، بحيث لا يترك هذا النظام لأهواء الفرد ولا لطغيان المجتمع، ولقد قام النظام الاقتصادي في الإسلام على مجموعة من المبادئ منها:

- أن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، ولهذا المال وظيفة رئيسة وهي منفعة الجماعة، ولذلك منع الإسلام كنز المال أو الاستئثار به[٢].

- ضمان حرية الإنسان (حرية الذات- حرية المأوى – حرية الاعتقاد- حرية الرأي- حرية التعليم- حرية التملك)، ففيما يتعلق بحرية التملك نجد أن الإسلام أباح للإنسان أن يتملك ما يشاء، ولكن هذه الحرية مقيدة إذ جعل مقياسها الحلال والحرام من خلال مجموعة من الأحكام وليس المنفعة، كما هو حال النظام

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والأدب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٠٩٩/٢.

(٢) السيد عبدالعاطي السيد، *علم الاجتماع الاقتصادي*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٤.

الرأسمالي، والإسلام لم يمنع الغني ولكنه اهتم بمنع الفقر، وذلك على العكس من النظام الشيوعي[١].

- حدد الإسلام مصارف توزيع الثروة وحض على الإنفاق من خلال هذه المصارف، وهي: الزكاة، والصدقات، والكفارات، والقرض، والوصية، الميراث[٢].

- حث الإسلام على العمل والكسب، وقد بين الله تعالى ذلك في العديد من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾[٣]. وعن المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ »[٤].

وعلى ذلك يمكن القول إن الإسلام نادى بمجموعة من المبادئ التي أسست لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، والتي أكسبت هذا المفهوم الصبغة الدينية في البدايات الأولى لبزوغ الفكر الاجتماعي الإسلامي، هذه المبادئ لا زالت تسيطر على أذهان الكثير من المسلمين، وتدفعهم نحو العطاء الاجتماعي لارتباطها الوثيق بالدين. فللعقيدة التي يؤمن بها الفرد دور مهم في تحديد ماهية واتجاه وتفسير العمل الاجتماعي، وإظهار مسوغاته وتحديد أهدافه ورسم الطريق نحو تحقيقها[٥]. ولعل من أهم هذه المبادئ مبدأ التكافل الاجتماعي، والذي يعني تساند جميع أفراد المجتمع، بحيث لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، وفي نفس الوقت لا تذوب مصلحة الفرد في مصلحة الجماعة، ولكن يبقى للفرد كيانه وإبداعه وتميزه، وللجماعة هيئتها وسيطرتها، فيعيش الفرد

---

(١) **عبدالعزيز الخياط**، *المجتمع المتكافل في الإسلام*، عمان: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٢م، ص ٩٤.
(٢) **عبدالله الخريجي**، *علم الاجتماع الاقتصادي*، ط٣، جدة: رامتان، ١٩٨٩م، ص٣٨٣.
(٣) الحج، آية ٦٥.
(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل بيده، ٣٠٣/٤.
(٥) **عبدالكريم بكار**، "*المسلمون بين التحدي والمواجهة. مدخل إلى التنمية المتكاملة*"، دمشق: دار القلم، ٢٠٠١م، ص ٢٤٢.

في كفالة الجماعة، وتكون مصلحة الجماعة متلاقية مع مصلحة الأفراد[1]. هذا التكافل في المجتمع المسلم يعني أن الفرد مسؤول تضامنيًا عن سلامة المجتمع وعن كل ما يمكن أن يسيء إليه، وأتى القرآن الكريم ليوجه الفرد نحو إجادة دوره الاجتماعي ليكون وجوده وانتمائه للمجتمع مؤثرًا وفعالًا، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[2]. وقد صور الرسول صلى الله عليه وسلم أفراد المجتمع في تماسكهم وتكافلهم بصورة رائعة حين قال: « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[3].

يتضح مما تقدم أن الإسلام عنى عناية فائقة بالتكافل الاجتماعي، والذي نستطيع أن نتلمس بعض مظاهره في اهتمامه بالفئات الاجتماعية المتضررة والمحتاجة في المجتمع، مثل كبار السن، وكفالة الصغار والأيتام، والفقراء والمساكين، حيث وردت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تركز على هذا الجانب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى، فيما يتعلق بمسؤولية المسلم تجاه الأيتام: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[4].

"إن نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام نظام كامل، نظام بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، هذا النظام قد تدخل في عناصره مدلولات الإحسان والصدقة والبر وما إليها، ولكنها هي بذاتها لا تدل على حقيقته لأن حقيقته أوسع منها جميعًا، إن هذه المدلولات هي بعض وسائل ذلك النظام، ولكنها ليست النظام

(١) **عبدالعزيز الخياط**، مرجع *سابق*، ص ٧٤.
(٢) المائدة، آية ٢.
(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والأدب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٠٩٩/٢.
(٤) البقرة، آية ٢٢٠.

نفسه، لأن الوسيلة غير الماهية. إن نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام لا يعني مجرد المساعدات المالية - أيا كانت صورتها - كما تعني كلمات الضمان الاجتماعي، أو التأمين الاجتماعي، فالمساعدات المالية هي نوع واحد من المساعدات التي يعنيها التكافل في الإسلام، لقد أراد الإسلام للتكافل الاجتماعي أن يكون نظامًا لتربية روح الفرد وضميره وشخصيته وسلوكه الاجتماعي، وأن يكون نظامًا لتكوين الأسرة وتنظيمها وتكافلها، وأن يكون نظامًا للعلاقات الاجتماعية - بما في ذلك العلاقات التي تربط الفرد بالدولة- وأن يكون في النهاية نظامًا للمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التي تسود المجتمع الإسلامي"[١].

وقد شرع الإسلام من الوسائل ما يحقق هذا التكافل والتساند بين أفراد المجتمع، منها ما يأخذ الطابع الإلزامي مثل: الزكاة، والكفارات، وصدقة الفطر، ومنها العمل التطوعي مثل: الوقف، والوصية، والهبة وغير ذلك. ويظل جزء من مسؤولية تحقيق هذا التكافل يقع على عاتق الدولة أو من يمثلها. وفي هذا الجانب يمكن القول أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد وضع قاعدة تعتبر أحد أبرز قواعد المسؤولية الاجتماعية في العصر الحالي، فمن مسؤولية الدولة - كما هو مسلم به - إيجاد فرص العمل للقادرين وتمكينهم ومساعدتهم على أن يساعدوا أنفسهم بأنفسهم، والرسول صلى الله عليه وسلم عندما جاءه رجل يسأله صدقه فأعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم درهمًا وأمره أن يبتاع به فأسا ويذهب ويحتطب ويعود له بعد فترة، فلما عاد الرجل وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أنه وفر قدرًا من المال لحاجته وتصدق بالبعض الآخر قال صلى الله عليه وسلم: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ فَضْلِهِ فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ»[٢]. هذه الحادثة يمكن اعتبارها أحد الدروس المستقاة من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والتي أسست عليها

---

(١) **عبدالعزيز الخياط**، مرجع *سابق*، ص ٧٩.

(٢) رواه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، ٤٢١/١.

قاعدة التمييز بين اليد العليا التي يحبها الله ورسوله وبين اليد السفلى، إنها بذرة لنقل الإنسان من دائرة متلقي العطاء إلى دائرة التأثير في حياته وحياة من حوله وفي المجتمع، فهذا الرجل تحول من طالب للصدقة إلى مانحًا لها، وهذا ما تقوم عليه فكرة المسؤولية الاجتماعية الحديثة.

اهتمام الإسلام بالمسؤولية الاجتماعية تجاوز مفهوم التكافل الاجتماعي إلى مفاهيم أبعد وأعمق، عندما وجه اهتمامه لبعض القضايا التي يدور حولها الاهتمام في العصر الحالي، فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ذلك: البيئة، والمجتمع المحلي، والعاملين، وغير ذلك. وسنعرض في هذه الجزئية لاهتمام الإسلام بقضيتين تعتبران من أبرز القضايا التي تتجه الأنظار نحوها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وهما البيئة والعاملين. ففيما يتعلق بالبيئة، جاء في سنن أبي داوود « حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا، الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَكَّةَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا وَلا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إلا لِمُنْشِدٍ فَقَالَ عَبَّاسٌ، أَوْ قَالَ الْعَبَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إلا الإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا الإِذْخِرِ»[١]. وقال صلى الله عليه وسلم: « مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»، وسئل أبو داود عن معنى هذا الحديث فقال الحديث مختصر، يعني من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثًا بغير حق صوب الله رأسه في النار[٢]. كما وجه الإسلام اهتمامه أيضا بالماء ونهى عن تلويثه وحث على الترشيد في استهلاكه، حيث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) رواه أبي داود في سننه، كتاب المناسك، باب تحريم حرمة مكة، ٣٤٢/١.
(٢) رواه أبي داود في سننه، كتاب الآداب، باب إماطة الأذى عن الطريق، ٨٧٣/٢.

عن التبول في المياه الراكدة، وكان صلى الله عليه يأمر أصحابه بترشيد الماء حتى في الوضوء، حيث ذكر ابن ماجه في سننه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلًا يتوضأ فقال: «لا تُسْرِفْ لا تُسْرِفْ»[١]. وفي ذلك دلالة واضحة على العناية والرعاية الكبرى التي أولاها الإسلام للبيئة، على اعتبار أنها المحيط الطبيعي الذي يشترك في ملكيته كل أفراد المجتمع، وبالتالي يتوجب على أفراد هذا المجتمع رعايته والاهتمام به، لأن في ذلك تحقيق لمصلحة المجتمع ككل.

جانب أخر أولاه الإسلام عناية كبرى، وهو الأجير أو العامل، حيث دعا الإسلام إلى حماية العامل وراحته ومنحه الأجر الموازي لعمله ونظم العلاقة بينه وبين رب العمل، والتي تظهر صورها في العلاقة البسيطة وغير المعقدة بينهما رغم أن المجتمع في ذلك الوقت كان مجتمعًا بسيطًا ومتجانسًا، إلا أن ذلك لم يمنع تنظيم العمل ورعاية العامل وحفظ حقوقه، والتي تظهر المسؤولية الاجتماعية لصاحب العمل تجاه عماله، من خلال ترسيخ مفهوم حق العامل وربط ذلك بالجانب الديني الذي يعد الأقوى عند المسلم، خاصة في ذلك الوقت الذي كان فيه الإسلام يرسي دعائمه الأولى. فقد ورد أن رجلًا اشتكى إلى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سرقة خادمه، فلم ينكر الخادم وإنما اعتذر بعدم كفاية ما يأخذه، وبجشع صاحبه الذي يبخل عليه بالأجر الكافي، فأقسم عمر ليقطعن يد السيد إذا عاد الخادم إلى السرقة، وأمره بأن يعطيه ما يكفيه[٢]. وقد وردت العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحمي حق العامل، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: « أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ »[٣]. ومن الأمور التي دعا إليها الدين الإسلامي فيما يتعلق بالعمال تنظيم أوقات العمل، ومراعاة ألا يكون العمل

(١) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب ماجاء في القصر في الوضوء وكراهية التعدي فيه، ٦٥/١.

(٢) **عبدالعزيز الخياط**، *مرجع سابق*، ص ١٠٨.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الرهون، باب أجر الأجراء، ٣٥٤/١.

مرهقًا، وذلك امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾(١). وفي ذلك إشارة واضحة لضعف الإنسان ومحدودية طاقته ودعوة إلى اليسر والتخفيف. هذه الحقوق التي كفلها الإسلام للعامل في الدولة الإسلامية الأولى، نجد أن الأصوات تتعالى للمطالبة بها في العصر الحالي من قبل جمعيات حقوق الإنسان والنقابات العمالية وجماعات الضغط الأخرى.

الإسلام قبل ذلك كله عني عناية خاصة بالمسؤولية الفردية كونها القاعدة التي تؤسس للمسؤولية الاجتماعية، فحمل الفرد المسؤولية عن أقواله وأفعاله، قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾(٢)، وقال جل وعلا: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾(٣). وانطلق الإسلام نحو تجريد المسلم من الأنانية، ليؤكد على مسؤوليته عن الأقربين منه وعن أسرته على وجه التحديد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾(٤). وعلى ذلك فالمسلم عندما يستشعر مسؤوليته الفردية فإنه بلا شك سوف يستشعر الأمانة التي رضي بحملها، وتنفتح أمامه آفاق لا حدود لها، للمبادرة بفعل ما يمكن في حدود المكانة التي يحتلها في السلم الاجتماعي، وفي حدود ما يستطيع تقديمه لمجتمعه، وسوف يستشعر المسؤولية التي استشعرها عمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما كان يطلي إبل الصدقة بالقطران بيده، ويقول: "والله لوددت لو أني خرجت منها – أي الخلافة– لا علي ولا لي"، والذي كان يقول رضي الله عنه: "والله لو عثرت شاة في أرض العراق لخشيت أن يسألني الله عنها، يقول: لمَ لم تعبد لها الطريق؟"(٥).

---

(١) النساء، آية ٢٨.
(٢) ق، آية ١٨.
(٣) الزلزلة، الآيتان (٧-٨).
(٤) التحريم، آية ٦.
(٥) **عبدالكريم بكار**، مرجع *سابق*، ص ١٦٤.

ب) المسؤولية الاجتماعية في الفكر الغربي

من خلال هذه الجزئية، تم عرض التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الغرب، والتي من خلالها ظهر الاهتمام بالعديد من القضايا، والتي من ضمنها المسؤولية الاجتماعية. وقد لا يكون هذا المفهوم واضحًا صراحة في كثير من المقولات، ولكن قد ترشد إليه ضمنًا الكثير من الأفكار التي سيتم التعرض لها، خاصة فيما يتعلق بنشأة وقيام النظام الرأسمالي، والذي أعطى لمؤسسات القطاع الخاص ورجال المال والأعمال أهمية كبيرة، وما نجم عن ذلك من صراع بين الطبقات الاجتماعية ومناداة دائمة بحقوق العمال والفقراء والأقليات، وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ظهور وتبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

ينظر بعض مؤرخي علم الاجتماع إلى الفكر اليوناني ونظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory) على أنها نظرية غير سوسيولوجية، على الرغم من أنها وضعت الأسس التي قام عليها المجتمع الإنساني. فلقد نظر "أفلاطون" (Plato) و"أرسطو" (Aristotle) إلى المجتمع نظرة كلية على اعتبار أنه كائن عضوي يجب أن تتكامل وتترابط الأجزاء المكونة له، إلا أن نظرة أفلاطون وأرسطو كانتا متباينتين في شكل هذا الترابط بين الفرد والمجتمع، ففي الوقت الذي أكد فيه أفلاطون على وحدة الكائن الحي بالدرجة التي لا تعرف فيه الأجزاء إلا في حدود خضوعها للكل، نجد أن أرسطو نظر إلى المجتمع كبناء متمايز تظل فيه الأجزاء أو العناصر منفصلة ومستقلة عن الكل حتى وإن كانت تكونه. لذلك نجد أن أفلاطون أقدم على تحليل المجتمع كنسق واحد يبنى على تقسيم العمل والتفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، وجعل العوامل الاقتصادية أساسًا لوجود الدولة، هذه العوامل تنشأ- كما يرى – من حاجات بني الإنسان، إذ لا يوجد فرد يستطيع أن يكفي نفسه بنفسه، معللا ذلك بأن لكل إنسان حاجات كثيرة تستلزم عدة أشخاص لكي يمدونه بها. ورأى أفلاطون أن النظام الاجتماعي السليم (أو ما أطلق عليه الصحة الاجتماعية) هو نتاج التشريع الحكيم والعاقل الذي يضع

مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، لذلك جاء تصوره للمدينة الفاضلة على أنها شكل من أشكال الشيوعية، تمارس فيها العناصر المستقلة والفردية كالملكية الخاصة والأسرة ووظائفها في حدود العلاقة التي تربطها بالوحدة الكبرى. وسعى أفلاطون للمناداة بالملكية الجمعية على وجه التحديد بهدف امتصاص الصراع بين الفقراء والأغنياء عند عرضه لمشكلة نضال الطبقات[١].

في العصور الوسطى التي تمتد لقرابة الألف عام، والتي أعلنت بدايتها بسقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي كانت أوروبا تعيش مرحلة من الركود الذهني والفكري، حتى إن هذه الحقبة عرفت "بعصور الظلام" (Dark Ages) خاصة في النصف الأول منها، إلا أن النصف الثاني شهد حالة من الانتعاش الفكري بفضل الاحتكاك بالحضارة الإسلامية إبان الحروب الصليبية، وتميز هذا العصر بمجموعة من الخصائص أبرزها نشأة النظام الإقطاعي، والذي يعتبر أن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، وترسخ هذا النظام بشكل أكبر بفعل الانهيار الكامل للسلطة المركزية، الممثلة في شخصية الإمبراطور، وقامت على إثر ذلك سلطات الحكام المحليين للأقاليم، والذين يملكون الأرض ويتبعهم الأرقاء العاملين فيها، وكان الاقتصاد في تلك الفترة اقتصادًا مغلقًا، محدود الإنتاج والمبادلات، التي إن حدثت فقد كانت تأخذ طابعًا عينيا، الأمر الذي جعل الحاجة إلى النقود مسألة نادرة[٢]. ومن الخصائص التي ميزت هذا العصر، إضافة لما سبق ظهور "نظام الطوائف" (Guilds System)، والذي يقوم على حماية كل طائفة سواء كانوا من التجار أم الحرفيين. وقد عمد سكان المدن من العاملين في المجالين السابقين إلى الاستعانة بهذا النظام كتنظيم اجتماعي يرعى مصالحهم

---

(١) **علي عبدالرزاق جلبي، وآخرون**، *نظرية علم الاجتماع " الرواد "*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م، ص ١١١.

(٢) **أنيس حسن يحيى**، *تاريخ الفكر الاقتصادي قبل أدم سميث*، الإمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م، ص ص: ٦٥-٧١.

وينادي بحقوقهم ويوفر لهم أسواقًا عامة لتنمية أنشطتهم[١]. ولعل العلامة الأبرز في العصور الوسطى هي المركز الذي حققته الكنيسة المسيحية بفضل "القديس أوغسطين" (St. Augustine) والذي نشر كتابه "مدينة الإله" وضمنه ضرورة الفصل بين الدين والحياة، وضرورة قيام رجال الكنيسة بنشر التعاليم المسيحية، والتي من أهمها التأكيد على كرامة الإنسان، والحض على العمل وتقديسه، ورفض الملكية الخاصة والمطلقة، والدعوة إلى العمل على تحقيق الصالح العام للمجتمع[٢]. من جانبه أولى ممثل الفكر الكنسي المدرسي في العصور الوسطى "توما الأكويني" (Thomas Aquinas) أهمية كبرى لعلاج المشكلات الاقتصادية من وجهة نظر أخلاقية بحته، تقوم على العدالة، ولذلك تعامل توماس مع الملكية على أساس أخلاقي، وانطلق من تصور مثالي مستمد من التعاليم المسيحية، التي تؤكد – كما يرى– أن الله خلق الأرض من أجل جميع الناس، وبالتالي فإن أحدا لا يستطيع أن يحرم الآخرين[٣].

ظهر مفهوم العقد الاجتماعي من جديد في أوربا في أعقاب انهيار الكنيسة الكاثوليكية وانتصار التمحور البروتستانتي عليها، وسادت في ذلك الوقت نظرية العقد الاجتماعي عند "جون لوك" (John Lock) و"جان جاك روسو" (Jean-Jacques Rousseau) و"توماس هوبز" (Thomas Hobbes)، وتقوم الفكرة الرئيسة لهذه النظرية على أن البشر يعيشون حالة من انعدام الأمن وسوء التنظيم، وهو ما دعاهم للتفكير في الدخول في تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية للدفاع عن أنفسهم ومواجهة ما يهدد حياتهم، ويكون ذلك من خلال تنازل كل فرد عن جزء من أنانيته الفردية والتزامه أمام المجتمع ببعض الواجبات بشكل طوعي وبدون إلزام[٤].

---

(١) **يونس أحمد البطريق، ومحمد عجيمة**، *التطور الاقتصادي*، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ٢٠.
(٢) **أنيس حسن يحيى**، *مرجع سابق*، ص ٧٢.
(٣) *المرجع السابق*، ص ٧٦.
(٤) *http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/ jurnal/ 1/ aqd. htm#_Toc 34627147, 21/2/1430.*

ومن خلال كتابه الذي يحمل عنوان "لوياثان" (Leviathan) أكد هوبز الفكرة السابقة، والمتمثلة في أن الأمن والنظام لا يمكن تحقيقهما إلا بواسطة عقد أو اتفاق يتنازل بموجبه كل مواطن عن قوته الفردية لصالح القوة المركزية الممثلة في الحكومة من وجهة نظره، مقابل أن تحقق لهم الحكومة الأمان على أرواحهم وممتلكاتهم[١]. وعلى العكس من ذلك، يقترح لوك حدًا أدنى من رعاية الدولة التي يمكن أن يتم إلغاؤها، ويقوم العقد عنده على أساس القوانين الطبيعية التي تحقق للفرد المصلحة الذاتية من خلال الكسب، وهذه الرؤية هي التي وجدت طريقها في نظام الحكومات في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد[٢]. ومن جانبه قدم "روسو" في كتابه العقد الاجتماعي (Social Contract) (١٧٦٢م)، ومن قبل في كتابه "أصل اللامساواة الاجتماعية" (The Origin of Social Inequality) (١٧٥٥م) تحليلًا لنشأة الملكية وعلاقتها بتقسيم العمل واللامساواة والصراع الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فقد نظر "روسو" للمجتمع على أنه كل عضوي تتماثل فيه المصالح الفردية في إرادة عامة مشتركة تنادي بالمصلحة للجميع[٣].

عاشت أوروبا منذ بداية القرن السابع عشر إلى بدايات القرن التاسع عشر مرحلة فكرية عرفت بعصر التنوير، تميز هذا العصر بشيوع الدعوة إلى استعمال العقل والمنطق، والانطلاق بعد ذلك لمحاكمة الأوضاع القائمة على جميع الأصعدة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمطالبة بإرساء القواعد لمجتمع جديد يقوم على حرية الإنسان وكرامته وحقوقه القائمة على حقه في التعبير عن رأيه وحقه في العمل[٤]. وقد تمخضت حركة النقد الاجتماعي التي

---

(١) **هوارد جي وياردا**، *المجتمع المدني "النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"*، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٧م، ص ١٦.

(٢) **جوردون مارشال**، موسوعة *علم الاجتماع*، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، مج ٢، ٢٠٠٠م، ص ٩٤٣.

(٣) **علي عبدالرزاق جلبي**، *مرجع سابق*، ص ١٢٤.

(٤) **إيان كريب**، *النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس*، الكويت، مجلة *عالم المعرفة*: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٢٤٤، إبريل ١٩٩٩م، ص ٢٥٩.

قادها فلاسفة عصر التنوير عن الثورة الفرنسية التي هزت المؤسسات التقليدية في المجتمع الفرنسي، ليحل محلها فكر سياسي جديد ينادي بالحقوق المدنية والعدل والمساواة والقضاء على المشكلات الاجتماعية. وارتبطت الثورة الفرنسية بقوة بالثورة الصناعية في بريطانيا، والتي امتدت آثارها بعد ذلك لتشمل بقية مجتمعات أوروبا، وهو الأمر الذي ساهم في تحول المجتمع من الزراعة إلى الصناعة، والذي أدى بدوره إلى زعزعة النظام الإقطاعي في أوروبا وخلخلة المؤسسات الداعمة له، سواءً كانت السياسية أم الاجتماعية أم الدينية، وبدأت المناطق الحضرية تستقبل تيار الهجرة الريفية. وقامت على إثر ذلك علاقات اجتماعية بنيت على أسس جديدة وظهرت قوى اجتماعية حديثة تشكلت من العمال وأبناء الطبقة الوسطى في المجتمعات الأوروبية، وهو ماساهم في بروز شكل جديد من المشكلات لم يألفها المجتمع التقليدي، وبذلك بدأ يتشكل المجتمع الحديث بما يحمل في طياته من مشكلات معقدة[١].

ويمكن ملاحظة البذور الأولى للرأسمالية من خلال تحول النظام الإقطاعي الزراعي من الاقتصاد البسيط إلى الاقتصاد النقدي أو الريعي، حيث أدى اتجاه الإنتاج نحو السوق إلى نشأة علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة يسيطر عليها رأس المال، ونتج عن ذلك تمييز اجتماعي بين الفلاحين في الريف وبين الحرفيين في المدن، وكانت الغلبة للفلاحين وأرباب المهن المرتبطين بشكل مباشر بالسوق، وذلك بفعل تراكم الفائض لديهم. ونتيجة لذلك فقد تركزت ملكية وسائل الإنتاج في أيدي بعض الفلاحين والحرفيين، وكان هذا أساس نشأة الطبقة الرأسمالية فيما بعد[٢].

ويمكن القول بأن الرأسمالية مرت بعدة مراحل، بدءًا من الرأسمالية التجارية ومرورًا بالرأسمالية الصناعية قبل أن تكتمل في صورتها الحديثة ويصبح لها

(١) **سعيد فالح الغامدي**، *المدخل إلى علم الإنسان*، جدة: مكتبة خدمة الطالب، ٢٠٠٤م، ص ٣٨.
(٢) **يونس أحمد البطريق**، و**محمد عجيمة**، *مرجع سابق*، ص ٢٣.

مجموعة من القواعد والنظم شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي على نحو متكامل. بدأت الرأسمالية بما يسمى بالرأسمالية التجارية، حيث تقوم سياسة التجاريين على منهج علمي هدفه الأول ثراء الأمة، وذلك عن طريق الإيمان الكبير بمزايا وفوائد تدخل الدولة، والتي تعمل لصالح المجتمع بأسره بعيدًا عن المصالح الشخصية، ولكن الواقع كان على العكس من ذلك، إذ إن الدولة في تلك المرحلة كانت خاضعة لسيطرة كبار التجار الذين كانوا يوجهون سياستها لخدمة مصالحهم الشخصية، والتي تقوم على تعظيم الربح من خلال فتح أسواق جديدة واستجلاب كميات ضخمة من المعادن النفسية، وهو ما كان أيضاً يحقق للدولة المزيد من القوة، كما يرى المتحمسون لهذا المذهب، فهم يرون أنه كلما زادت كمية المعادن النفيسة الواردة كلما زادت قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١]. ويدأ عطفًا على ذلك عهد جديد للعلاقات التجارية الدولية اتسم بالأوضاع الاحتكارية لهذه العلاقات، وازدهرت فيه الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر[٢].

مجموعة من المفكرين الفرنسيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سموا بالطبيعيين، ومنهم "كيناي" (Quesnay) و"ساي" (Say) ، انتقدت سياسة التجاريين والتي تقوم على تدخل الدولة، ونادوا بالحرية الاقتصادية والسياسية دونما تدخل من الدولة على اعتبار أن هذه الحرية نابعة من قيمة اجتماعية طبيعية تسعى لتحقيق صالح الفرد كما تعمل لصالح الجماعة، وقد رفعت هذه المجموعة الشعار الشهير "دعه يعمل دعه يمر" (Laissez Faire Laissez Passer)، كما طالبت هذه المدرسة بأن يكون نشاط الدولة مقتصرًا على توفير الأمن والدفاع والعدالة وإنشاء بعض المشروعات العامة مثل الطرق، وأن تترك الحرية الكاملة

---

(١) *المرجع السابق*، ص ٣١.
(٢) **جون كنيث غالبريت، ستانسلاف مينشكوف**، *الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي*، ترجمة هشام متولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م، ص ١٠٤.

للأفراد لممارسة أنشطتهم الاقتصادية في جو تسوده المنافسة الحرة التي تؤدي – كما يرون – إلى التوصل لسعر عادل للسلع والخدمات لطرفي المعادلة المنتج والمستهلك معًا[١].

كما يعتبر الاقتصادي الشهير "آدم سميث" (Adam Smith) (١٧٢٣–١٧٩٠م) واحدًا من أكبر منتقدي المذهب التجاري، وقدم من خلال كتابه " ثروة الأمم" (The Wealth of Nations) والذي نشر عام (١٧٧٦م) آرائه حول الثروة وطبيعتها والقوة، ففي الوقت الذي اختلف فيه مع التجاريين حول تركيزهم على المعادن النفيسة كمصدر للثروة، ورأى أن ثروة الأمم تقوم أساسًا على القوة الإنتاجية للدولة، وعلى مدى قدرتها على الوفاء بإنتاج متطلبات الحياة الضرورية، نجد أنه يتفق معهم حول العلاقة بين القوة والدولة ولكن مع بعض التعديلات، فهو يؤمن بضرورة عدم تدخل الدولة، لفرض الاحتكار أو تحديد رسوم جمركية معينة أو مؤازرة صناعات معينة ونادى بمبدأ الحرية الاقتصادية، والذي من خلاله تتنازل الدولة عن الساحة الاقتصادية لصالح رجال المال والأعمال، على اعتبار أنهم أكثر قدرة من الدولة على تنظيم أنفسهم بأنفسهم، مجسدًا بذلك نظريته الشهيرة " اليد الخفية " والتي يرى من خلالها أن الفرد عندما يهتم بمصلحته الشخصية، فإنه يسهم بشكل أو بآخر في الارتقاء بمصلحة المجتمع[٢]. هذا المبدأ القائم على الحرية الاقتصادية كان الأساس الذي قامت عليه الرأسمالية الحديثة، وهو ما مكن الطبقة البرجوازية من أن تحتل مكانة مرموقة في الهرم الاقتصادي والاجتماعي دامت لفترات طويلة، حدثت خلالها العديد من التطورات التي لم تقتصر على أوربا فقط بل عمت العالم بأسره، ويمكن اعتبار أولى هذه التطورات الثورة الصناعية، والتي نجم عنها تغييرات عميقة في المجتمع الإنساني.

(١) **يونس أحمد البطريق، ومحمد عجيمة**، مرجع *سابق*، ص ٣٤.
(٢) **عبدالله الخريجي**، مرجع *سابق*، ص ٣٨.

يستخدم مصطلح "الثورة الصناعية" (Industrial Revolution) للإشارة إلى تلك المرحلة التي تسارعت فيها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والتكنولوجية في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومن أبرز ملامح التغيرات التي شهدتها أوربا في تلك الفترة حدوث ثورة في وسائل النقل والمواصلات وفي الاختراعات والتطورات التكنولوجية، إضافة إلى تعاظم استثمار رؤوس الأموال، خاصة في صناعة النسيج واستخراج الفحم والصناعات المعدنية[١]. وبفضل العوامل السابقة، خاصة ما تعلق منها بالمخترعات والتي تولد عنها آلات على درجة عالية من الكفاءة الإنتاجية، شهد القرن الثامن عشر نشأة نظام المصانع، وهو ما أدى إلى تغير في مواطن الصناعة، حيث تركزت في المناطق الجبلية للاستفادة من المنحدرات المائية، أو بالقرب من حقول الفحم بعد أن كانت مبعثرة في عدة مناطق[٢].

هذا النمط الجديد من الصناعة مكّن بعض كبار التجار وأصحاب المصانع وكبار الحرفيين من تكوين طبقة الرأسماليين، الذين زاد نفوذهم بفضل سيطرتهم على وسائل الإنتاج (Means of Production)، كما أدى هذا التحول أيضا إلى نشأة طبقة جديدة، وهم مدراء المصانع والذي فرض "الثورة الصناعية" من ناحية ثانية، كانت دافعًا قويًا لنشأة الاشتراكية المثالية أو الخيالية في أوروبا، والتي يمكن اعتبارها أحد أسباب تبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ظهرت الاشتراكية المثالية كشكل من أشكال نضال طبقة "البروليتاريا"، والتي كانت في طور التكوين من أجل مساواتها بالطبقات الأخرى في المجتمع الأوروبي (البرجوازية، والنبلاء، والكهنوت). ففي إنجلترا تحولت الحركة الاشتراكية الثورية إلى حركة إصلاحية تساند العمال عن طريق النقابات، كما قادت النضال الذي يهدف إلى التقدم

---

(١) **جوردون مارشال**، مرجع *سابق*، **مج١**، ص ٢٥٩.
(٢) **يونس أحمد البطريق، ومحمد عجيمة**، مرجع *سابق*، ص ٥١.

الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وظهر الكثير من منظري الاشتراكية المثالية أمثال الفرنسي "بافوف" (Bavov) الذي أكد على أن الاشتراكية تقوم على مبدأ أخلاقي يهدف إلى مساواة جميع الأفراد مع بعضهم البعض، نظرًا لكونهم يملكون نفس الامكانات والقدرات ولهم نفس الاحتياجات، وعلى ذلك فلا بد أن يتمتع الجميع بنفس شروط الحياة[١].

الظروف السابقة - بداية من انهيار الكنيسة الكاثولوكية وقيام الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وظهور الرأسمالية - كانت المحرك الرئيس لنشأة علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية بطبيعة الحال، في هذه الأثناء قدم العديد من علماء الاجتماع البارزين نظرياتهم الاجتماعية التي كانت تعكس الواقع الذي تعيشه أوروبا في تلك الحقبة، ومنهم "سان سيمون" (Sanit-Simon) (١٧٦٠-١٨٢٥م)، وقد أكد من خلال تصوره للمجتمع الصناعي على أهمية الملكية وتقسيم العمل، ونادى بشدة بعزل الدولة عن المجتمع المدني، حيث يرى أنها أكثر تطفلًا وعداءً لمتطلبات الإنتاج ولاحتياجات الطبقات الاجتماعية، وأكد على أن النظم الإدارية في المجتمع الصناعي يجب ألا تتركز في يد الدولة، بل يجب أن تكون أكثر تركزًا في مؤسسات المجتمع المدني[٢]. وخص "سيمون" رجال الأعمال بالقيادة العليا للسياسات الاقتصادية في النظام الصناعي لكونهم - كما يرى - أكثر قدرة بحكم خبرتهم على إحراز التقدم، كما تطرق "سيمون" في أرائه للمسؤولية الاجتماعية وتحديدًا لمسؤولية رجال الأعمال تجاه العاملين، مؤكدًا أن على أصحاب الأعمال " التزام اجتماعي " تجاه عمالهم الذين يعتبرون شركاء في التنمية، ويصنف البعض هذه الآراء لسيمون على أنها امتداد للآراء الاشتراكية المثالية، والتي عملت فيما بعد على نشوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أوروبا[٣].

---

(١) **محمد فايز عبدأسعيد**، *الفكر الاجتماعي الحديث " نظريات اجتماعية حديثة "*، الرياض: دار الفيصل الثقافية، ١٩٨٦م، ص ٧٩.

(٢) **علي عبدالرزاق جلبي، وآخرون**، مرجع *سابق*، ص ١٤٧.

(٣) **محمد فايز عبدأسعيد**، مرجع *سابق*، ص ٨١.

"هربـرت سبنسـر" (Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣م) ثـاني الآبـاء المؤسسين لعلم الاجتماع يتفق مع ما ذهب إليه "سيمون" فيما يتعلق بعدم تدخل الدولة، ونشر مجموعة من المقالات كان أولها بعنوان "المجال الصحيح للحكومة" وعبر فيه عن وجهة نظره التي تؤكد على أن تكييف الإنسان لوظائفه الاجتماعية يتطور بشكل أفضل عندما لا يحدث تدخل مصطنع في علاقاته بالمجتمع - وقصد بذلك تدخل الدولة - وقد ظل مبدأ "دعه يعمل" محركًا وهدفًا لمعظم كتاباته السياسية[١]. ومن أبرز الإسهامات التي قدمها "سبنسر" ما ذكره حول النموذج العضوي (Organismic) أو المماثلة العضوية التي أوجدها بين المجتمع والكائن الحي، واعتمد ذلك التماثل بينهما على عدة تطابقات ظاهرة من أبرزها - على حد زعمه - النمو في الحجم والوظيفة، والذي يهمنا هنا هو نظرة سبنسر حول أهمية الاعتماد المتبادل بين الأجزاء من أجل تكوين الحشد أو الجمع، فالأفراد برغم استقلاليتهم وتمايزهم كما هو حال أعضاء الكائن الحي إلا أنهم يعتمدون على بعضهم البعض بطريقة متزايدة[٢].

من جانبه يرى عالم الاجتماع الألماني الشهير ومؤسس الحركة الشيوعية الثورية " كارل ماركس" (Karl Marx) (١٨١٨-١٨٨٣م) أبرز منظري مدرسة الصراع في كتابه "رأس المال" (Capital) أن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وتحديدًا بين طبقتين متخاصمتين الطبقة القاهرة والطبقة المقهورة، ويرجع "ماركس" سبب الصراع في المجتمعات غير الشيوعية إلى العامل المادي، وذلك عندما تمتلك فئة معينة وسائل الإنتاج وتبيع الفئة الأخرى قوة عملها مقابل لقمة العيش[٣]. في عام (١٨٤٧م) داوم "ماركس وإنجلز" على حضور اجتماعات سرية في لندن لتحالف سمي بالتحالف الشيوعي (Communist

---

(١) **نيقولا تيماشيف**، *نظرية علم الاجتماع " طبيعتها وتطورها "*، ترجمة محمد عودة وآخرون، ط٥، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٨م، ص٦٣.

(٢) **علي عبدالرزاق جلبي**، وآخرون، *مرجع سابق*، ص ١٦٩ .

(٣) **محمد إحسان الحسن**، *النظريات الاجتماعية المتقدمة*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص ١٣٠ .

League) وهو تحالف غير قانوني للنقابات العمالية، وأعدا بعده برنامجًا سياسيًا أسمياه "البيان الشيوعي" ذكرا فيه أن الجماهير – وقصدا بها البروليتاريا – التي لا تملك غير قوة عملها يجب أن تتحد للإطاحة بالمجتمعات الرأسمالية[١]. كما تضمن البيان الشيوعي آراء ماركس التحليلية للنظام الرأسمالي، والتي يرى من خلالها أن الإنسان من خلال هذا النظام يسعى فقط باتجاه الربح والنفع الاقتصادي، ويؤكد على أن الرأسمالية لم تترك من الروابط التي تجمع الإنسان بأخيه الإنسان سوى الروابط الشخصية المجردة[٢].

صاحب نظرية "الفعل الاجتماعي" (Social Action) "ماكس فيبر" (Max Weber) (١٨٦٤-١٩٢٠م) والذي قدم علاوة على ذلك، العديد من الإسهامات المهمة في علم الاجتماع، مثل دراسته عن البيروقراطية، والعلاقة بين الدين والاقتصاد، والسلطة، وغير ذلك، يرى أن المجتمع ينشأ من خلال "التفاعل الاجتماعي" (Social Interaction)، والذي قصد به سلوك الناس المرتبطين بعضهم ببعض بطريقة واعية، حيث تتشكل النظم من خلال عملية التفاعل هذه. ويرى " فيبر" أنه بالرغم من أن الناس تقوم بإنشاء مؤسسات مثل المدارس والمصانع ودور العبادة، إلا أن هذه المؤسسات تؤثر بدورها في الناس، ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود ضغوط لمراقبة إجراءات وقواعد هذه المؤسسات. ويؤمن "فيبر" بالتأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع، فهو من ناحية يرى أن الأفكار والمشاعر والأفعال لدى الناس تؤدي في بعض الأحيان إلى التأثير في المجتمع.

ومن أهم الإسهامات التي قدمها " فيبر " كتابه " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism)، والذي عرض فيه لأثر الدين في الاقتصاد، ويرى "فيبر" من خلاله أن الدين هو المحرك

---

(١) *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
(٢) **محمد فايز عبدأسعيد**، *مرجع سابق*، ص ٣٩٨.

الرئيس للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي يمارسها المجتمع[١]. ويمثل كتاب "فيبر" بيانًا يدل على أن الرأسمالية الحديثة ما هي إلا صورة للقيم الكاليفينية، والتي تنظر للعمل ليس على أنه وسيلة اقتصادية ولكنه كفاية روحية، ويرى "فيبر" أن الأخلاق تتطلب تكريس الشخص كلية لواجباته تجاه وطنه ومجتمعه وإنكاره لذاته"، هذه الأخلاق التي تدفع الفرد للقيام بواجبه الديني الذي يتطلبه الله تعالى، أسماها "فيبر" بالزهد الدنيوي، وهي التي أدت إلى ظهور الروح الجديدة للرأسمالية، والتي أصبحت معها الغاية القصوى من النشاط الوظيفي تتمثل في الرغبة الشديدة تجاه استثمار الثروة بهدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية[٢].

في الولايات المتحدة الأمريكية، برز عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) (١٩٠٢-١٩٧٩م) والذي يقول "أحمد زايد" عن أعماله أنها حظيت بشهره لم ينلها عالم اجتماع أوروبي أو أمريكي في القرن العشرين، فهو يعتبر من منظري البنائية الوظيفية، فضلًا عن كونه من منظري الفعل الاجتماعي، ويمثل فكره امتدادا لأفكار كبار العلماء أمثال "دور كايم وفيبر"[٣]. عني "بارسونز" عناية كبرى بمشكلة النظام العام في المجتمع، على اعتبار أن النظام (System) هو جوهر اهتمام معظم علماء الاجتماع، وتتحصر المشكلة الأساسية لديهم في الطريقة التي يمكن بواسطتها التخلص من حالة الفوضى والصراع اللذين تفرضهما طبيعة الإنسان الذي يملك غرائز متعددة، ويحاول دائمًا أن يشبعها على حساب الآخرين[٤]. بدأت بوادر الحل عند "بارسونز" في عام (١٩٣٧م) عندما ظهر أول أعماله بعنوان "بناء الفعل الاجتماعي" في هذا الوقت (أي في العقد الرابع من القرن العشرين)، والذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من الاضطرابات الناجمة عن أزمة الكساد الكبير عام (١٩٣٠م) أو ما سمي بـ

---

(١) محمد إحسان الحسن، مرجع *سابق*، ص ٢٧٧.
(٢) علي عبدالرزاق جلبي وآخرون، مرجع *سابق*، ص ٤٨٣.
(٣) أحمد زايد، مرجع *سابق*، ص ٩٥.
(٤) *المرجع السابق*، ص ٤٩.

"الانهيار العظيم" (Great Crash)، والذي حدث بسبب انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك[١]. وكانت نتائج هذا الانهيار في الاقتصاد الأمريكي وخيمة على المجتمع، إذ تعطل ربع العمال الأمريكيين، وعاشوا حالة من الفقر المدقع، وزاد تحكم قلة من الرأسماليين في سوق الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وإلى اضطراب كبير في النسق الصناعي[٢]. جاء الحل المعياري لمشكلة النظام وفقًا لـ "بارسونز" من خلال " نظرية النسق الاجتماعي" (Social System Theory)، ومن خلال تركيزه على القيم والمعايير التي تعمل على تحقيق التكامل في النسق الاجتماعي، والذي يتكون – حسب رأيه – من مجموعة من الفاعلين الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض، ووفقًا لـ"بارسونز" فإن للبناء الاجتماعي أو الأنساق الفرعية التي يتكون منها البناء، والتي قصد بها "المنظمات" (Organizations) عددًا من الوظائف، منها "التكامل" (Integration) حيث يرى أن النسق يقوم على مجموعة من المعايير تربط الفرد بالمجتمع، وعن طريق ذلك ينتج ما أسماه بـ "التكامل المعياري" (Normative) في النسق العام للمجتمع، ويقوم التكامل داخل الأنساق الفرعية أو المنظمات على العلاقات داخل النسق، ويتحقق لهذا النسق التكامل متى ما تحقق التوازن بين مجموعة من العناصر عبر عنها "بارسونز" بالوسائل الثابتة التي يمنحها النسق للفرد، مثل المكانة والدور، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال انتمائه لنسق معين، مثل المركز الاجتماعي، أو الأمن، ونحو ذلك، وأخيرًا الهدف الذي وجد النسق من أجله والمتمثل في الإنتاج[٣]. كما يؤكد "بارسونز" على وظيفة أخرى للنسق تتمثل في"التكيف مع البيئة" (Adaptation to Environment) حيث يرى أن من الضروري أن يتكيف النسق مع البيئة المحيطة به، فالمنظمات يجب أن تتكيف مع

---

(١) **يونس أحمد البطريق، محمد عجيمة**، مرجع *سابق*، ص ٢١٠.
(٢) **أحمد زايد**، مرجع *سابق*، ص ٩٧.
(٣) **محمد فايز عبدأسعيد**، مرجع *سابق*، ص ٣٤٠.

المحيط الاجتماعي الذي توجد فيه، ولكي يستطيع النسق تحقيق هذا الهدف لابد له من السيطرة على البيئة الخارجية[١].

وامتدادًا للفكر الماركسي، ظهر في ألمانيا الفيلسوف وعالم الاجتماع "رالف داهر ندورف" (R. Daherendorf) والذي ولد عام (١٩٢٩م)، ونشر عدة مؤلفات، من أبرزها "الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي" (Class and Class Conflict in Industrial Society) والذي نشره للمرة الأولى عام (١٩٥٩م)[٢]. يعتقد "داهر ندروف" أن الصراع يوجد في المؤسسات على شكل صراع طبقي داخل هذه المؤسسات، ويخالف أراء "ماركس" حول طبيعة وأسباب الصراع، ففي الوقت الذي رأى فيه "ماركس" أن الصراع يحدث بين العمال وأصحاب العمل الأساسيين ولأسباب مادية، يرى "داهر ندورف" أن الصراع يحدث في المنشأة الصناعية، ولكنه بين العمال والطبقة "التكنوقراطية"، وهي التي لا تملك المصنع ولكنها تديره فقط، ويحدث الصراع - وفقًا لداهر ندورف - بسبب رغبة كل فئة في السيطرة على الفئة الأخرى، وليس لأسباب مادية كما ذكر "ماركس"[٣].

وإذا كان علم الاجتماع قد تطور من خلال المنظورات وإسهامات العلماء التي سبق الحديث عنها، فإن هناك مجموعة من الحركات المعاصرة الضاربة جذورها خارج علم الاجتماع كان لها أثر كبير في تطور هذا العلم، منها الحركات النسوية، والنزعة المعادية للعنصرية، واليمين الجديد أو التاتشرية والحركة البيئية[٤]. فاليمين الجديد (New Right) مصطلح سياسي يطلق على فلسفة ارتبط دعاتها بإدارتي " تاتشر وريجان" في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات، وتقوم فلسفة اليمين الجديد في أساسها على الاعتقاد في شكل خاص

---

(١) *المرجع السابق*، ص ٣٤٣.

(٢) **Daherendorf, R.**, *Class and Class Conflict in Industrial Society*, Stanford: Stanford Univ. Press, 2001, pxi.

(٣) *Ibid*, pp: 72-77.

(٤) *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*، *مرجع سابق*، ص ٦٣.

من أشكال الحرية الفردية والإيمان الكامل بأقصى درجات الحرية عن طريق حرية السوق وتحجيم تدخل الدولة[١]. ونادى اليمين الجديد بالعمل على تخفيض التضخم وخفض النفقات العامة، وخلق دولة الرفاه من خلال خصخصة كثير من وظائفها أو تكليف مؤسسات أخرى للقيام بها، لقد أعدت بريطانيا نفسها في ذلك الوقت لخفض عبء الإنفاق الاجتماعي إلى حدوده الدنيا، حيث ترى أنه عمل على تآكل الحوافز الاقتصادية بشكل خطير، هذه الحوافز وحدها هي التي تجعل التنمية المستدامة أمرا ممكنا، الأمر الذي يتطلب أن يطلق معه العنان للقطاع الخاص للقيام بهذا الدور وفي المقابل تحجيم دور الدولة[٢].

في مقابل اليمين الجديد ظهرت حركة "اليسار الجديد" (New Left) والتي تزعمها "بوتومور" (Bottomore) عام (١٩٥٦م)، كرد فعل لمظاهر الضعف التي بدأ يعانيها المجتمع الرأسمالي منذ بداية الخمسينيات الميلادية، حيث انتشرت الجريمة خاصة في أوساط الشباب وزادت النزعة الفردية وتنامت حدة الاستهلاك، واتسعت الفجوة بين تصورات الناس لمستقبلهم وبين الواقع المعاش، وعلى ذلك حدثت العديد من الثورات كرد فعل لتناقضات المجتمع الرأسمالي، مثل ثورة الشباب نتيجة الشعور بما يمارسه النظام الرأسمالي من كبح وسيطرة على الأفراد من خلال التحكم في وسائل الإنتاج، ويرى " شربل داغر" أن ثورة الشباب ما هي إلا مظهر معبر عن عمق الأزمة التي تعيشها الرأسمالية المتقدمة، فالرأسمالية لا تهتم إلا بالتقدم العلمي وبيروقراطية الدولة، والمؤسسات الاحتكارية. لقد أهمل – كما يرى داغر – النظام الرأسمالي الذي يرتكز على الرشد والعقلانية– وهما روح هذا النظام– الحاجات الغريزية للإنسان مثل الحاجات الثقافية والفنية لذلك فقد أدخل هذا الجو العقلاني مشاعر الخوف والتذمر والسخط إلى صفوف الشباب[٣].

---

(١) **جوردون، مارشال**، *مرجع سابق*، ج٣، ص ١٦١٤.
(٢) *المرجع السابق*، ص ٣٠.
(٣) *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*، *مرجع سابق*، ص ٦٨.

مساوئ النظام الرأسمالي عند المتحمسين لليسار لم تقف عند الشباب، بل ذهبت إلى داخل المؤسسات الرأسمالية نفسها، وانتقد مفكرو هذا الاتجاه الاستغلال والإنهاك الذي يواجهه العامل في المؤسسات الرأسمالية أو الشركات، حيث وجه "جالبراث" (Galbraith) في كتابه "مجتمع الوفرة" (The Affluent Society) نقدًا للسلوك الرأسمالي التقليدي، والذي يركز اهتمامه على تحقيق أقصى ربح ممكن، والذي يرى أنه يخلق آثارًا غاية في الخطورة على العاملين داخل المؤسسات، من خلال استغلالهم وإنهاكهم بساعات العمل الطويلة، ويقدم "جالبراث" عددًا من البدائل يمكن للمؤسسات العمل بها لتحقيق راحة العامل من ناحية، والوصول لمجتمع وافر من ناحية أخرى، من ضمن هذه البدائل زيادة أوقات الفراغ من خلال تقليص ساعات العمل، أو اتفاق البعض من الأفراد على عمل واحد حتى يصبح أكثر سهولة وسعادة لهم، أو بواسطة العمل قدر الإمكان على تطوير المهن التي تحقق قدرًا من المتعة لأصحابها[١].

يضاف إلى الحركات المعاصرة أيضًا، والتي أثرت في علم الاجتماع، ما يسمى "بالنزعة البيئية" (Environmentalism) حيث برز الاهتمام بالوعي البيئي خارج حدود علم الاجتماع، إلا أن النزعة البيئية التصقت بعلم الاجتماع بقوة، خاصة في مجال التغير الاقتصادي وما يرتبط به من تغير اجتماعي، إذ بدأ الاهتمام لدى علماء الاجتماع بتحليل الاستثمار الاقتصادي من حيث تأثيره على الناس من جانب، وعلى البيئة من جانب آخر، ويحدث التكامل في مجال التحليلات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التنمية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال هناك وعي متزايد يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات بأن في مقدورها أن تسحق المجتمعات المحلية التي تعمل فيها ما لم تسيطر الحكومات عليها وتحد من تأثيراتها السلبية على المجتمع، وإلا فإنها قد تفعل ما يحلو لها دون أدنى مسؤولية. يضاف إلى ما سبق وعي الناس المتزايد بالتدمير البيئي الذي قد يحدث

---

(١) أحمد زايد، *مرجع سابق*، ص ٢٠٢.

بفعل التنمية الاقتصادية، والذي قد يترك آثارًا لا تعاني منها الأجيال الحالية فحسب، ولكن أثرها سيتجاوزهم إلى الأجيال اللاحقة[١].

المسؤولية الاجتماعية: " بنك جرامين كنموذج "

أسس هذا البنك البروفيسور البنجلادشي محمد يونس الذي ولد في عام (١٩٤٠م) في مدينة "شيتاجونج" (Chittagong) الواقعة في منطقة البنغال الشرقي لأسرة ميسورة الحال، حيث كان يعمل والده في صياغة الذهب، الأمر الذي أتاح له فرصة الوصول لأعلى المستويات التعليمية، وتأثر كثيرًا بوالدته التي كانت لا ترد سائلًا فقيرًا يقف ببابها. في عام (١٩٦٥م) حصل على منحة لدراسة الدكتوراه في جامعة "فاندربليت" (Vanderbilt) بالولايات المتحدة الأمريكية. عاد في عام (١٩٧٢م) إلى بلاده بنجلاديش، التي كانت قد حصلت على استقلالها، وعمل رئيسًا لقسم الاقتصاد في جامعة شيتاجونج. عايش الظروف الاقتصادية الصعبة في بلاده وشاهد الناس يموتون جوعًا في الطرقات، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في شعوره بالعجز كأستاذ في الاقتصاد عن مساعدة هؤلاء الفقراء، أمضى عامين يقوم فيها مع طلابه برحلات ميدانية لقرية "جوبرا" (Jobra) القريبة من الجامعة في محاولة منه للوصول لحل لمشكلة الفقر في بلاده، هناك التقى بسيدة تقوم بصنع كراسي " البامبو"، وعلم منها أنها لا تملك رأس المال لذلك تلجأ للمرابين لإقراضها، حيث لا يتبقى لها بعد إعادة المبلغ مع الفوائد إلا القليل الذي لا يكاد يكفي قوت يوم واحد. بمساعدة طلابه، استطلع محمد يونس أحوال الفقراء في (٤٢) قرية، واكتشف أن الوضع القائم لا يُمكن الفقراء من توفير قرش واحد، وبالتالي فلن يكون بإمكانهم تحسين أوضاعهم المعيشية، وتوصل إلى أن ما يحتاجون إليه فقط هو رأس المال، قام بالفعل بإقراض (٤٢) سيدة مبلغًا بسيطًا من حسابه الخاص بدون فوائد وبدون تحديد موعد للسداد، نجحت الفكرة، ولكن لم يكن بالإمكان استمرارها

---

(١) *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*، مرجع سابق، ص ص: ١٨٨-١٩٧.

على هذا النحو، نظرًا لكبر المشكلة ومحدودية إمكانياته، لذلك عرض الفكرة على البنك المركزي والبنوك التجارية لوضع نظام لإقراض الفقراء دون الضمانات التي في الأصل لا يملكها الفقراء، إلا أن الفكرة لم ترق لمدراء البنوك وقوبلت بالسخرية. لم يحبط ذلك محمد يونس وقام بنفسه بالحصول على قرض خاص، وبدأ مشروعه في قرية جوبرا، وما بين عامي (١٩٧٦- ١٩٧٩م) استطاع أن يغير حياة (٥٠٠) أسرة فقيرة، الأمر الذي أقنع المسئولين في البنك المركزي بنجاح المشروع وتبنيه، وذلك في عام (١٩٧٩م). في عام (١٩٨١م) كبر حجم المشروع ليشمل خمس مقاطعات جديدة، ووصل عملاء البنك الحاصلين على قروض متناهية الصغر في عام (١٩٨٣م) إلى (٥٩,٠٠٠) عميل يخدمهم (٨٦) فرعًا، وأصبح للبنك سبعة عشر شركة تتبع له. عند ذلك قرر محمد يونس إنهاء حياته الأكاديمية والتفرغ للعمل في بنك جرامين الذي اعتمد كمؤسسة مستقلة عام (١٩٨٣م) ليواصل نجاحاته التي أوصلته للحصول على جائزة نوبل للسلام، والتي أعلنت عنها لصالحه لجنة نوبل النرويجية في العام ٢٠٠٦م[١].

انطلق محمد يونس بمشروعه من أربعة مبادئ رئيسة، يرتكز الأول منها على نظرته النقدية لمؤشرات التنمية ووضعه مؤشرات بديله تقوم على محاولة إحداث تغييرات إيجابية في حياة الناس مباشرة، تمس جوهر الحياة اليومية للفئة الأفقر في البلاد، والتي تشكل النسبة العظمى في بنجلاديش. أما المبدأ الثاني فيعبر عن رؤيته للقرض أو الائتمان الذي يرى أنه حق أساسي من حقوق الإنسان، والذي يجب أن يحصل عليه دون إرهاقه بتقديم الضمانات. فيما يرتكز المبدأ الثالث، وهو على جانب كبير من الأهمية، وهو المحرك الأساسي لعجلة التنمية على العمل على مساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم وإخراجهم من حالة اليد السفلى التي جعلتهم في خانة من يتلقى الصدقة والإحسان إلى اليد العليا التي يحبها الله ورسوله عليه الصلاة والسلام. ومن خلال خبرة يونس، جاءت الركيزة

(١) **مجدي سعيد**، *تجربة بنك الفقراء*، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧م، ص ص: ٩- ١٢.

الرابعة لمشروعه، وهو اعتبار أن المدخل لتحسين أحوال الأسر الفقيرة هو تحسين أوضاع النساء فيها، على اعتبار أنه على قرب من المجتمع البنجلاديشي ويعي تمامًا أن النساء يتعرضن في هذا المجتمع الذي تتفشى فيه الأمية والجهل إلى المعاملة القاسية والتمييز، وهن في نفس الوقت أكثر إحساسًا من الرجل بمشكلة الأسرة، وأكثر قدرة على تصريف أمور المنزل(١).

ويمكن تلمس الأهداف الاجتماعية التي من خلالها تتجلى المسؤولية الاجتماعية لبنك جرامين من خلال عدد من القرارات التي وضعها البنك وركز عليها، والتي تتلخص في الآتي(٢):

- سوف نعمل على اتباع القواعد الأربعة للبنك المتمثلة في الانضباط (Discipline)، والوحدة (Unity)، والشجاعة (Courage)، والعمل الدؤوب (Hard Work) في كل مجالات حياتنا.
- سنعمل على جلب الممتلكات لأسرنا.
- لن نعيش في منازل خربة، وسوف نقوم بترميم منازلنا ونبني منازل جديدة متى سنحت لنا الفرصة.
- سنزرع الخضراوات طوال العام، ونأكل منها الكثير ونبيع ما يزيد عن حاجتنا.
- سنعمل بشكل جدي على أن تكون أسرنا أصغر حجمًا، وسنقلل من نفقاتنا ونعتني بصحتنا جيدًا.
- سنحرص على تعليم أبنائنا وسنوفر المال اللازم لتعليمهم.
- سوف نحرص على بيئتنا وأطفالنا.
- سنبني ونستعمل المراحيض الصحية (Pit-laterines).

---

(١) *المرجع السابق*، ص ١٢.

(٢) David Gibbons, *The Grameen Reader, Grameen Bank*, Dhaka, 2nd , 1995, p151.

- سنشرب الماء النظيف من الآبار، وإذا لم يتوفر سنقوم بغلي الماء قبل شربه.
- لن نأخذ "الدوري" (Dowry)[١]* عند زواج أبنائنا ولن ندفعه عند زواج بناتنا، ولن نسمح بزواج الأطفال.
- لن نظلم أي إنسان ولن نسمح لأحد أن يفعل ذلك.
- سنتضامن لتوفير دخل أفضل، وسنتعاون مع بعضنا البعض، وإذا تعرض البعض منا لضائقة فسوف نقف إلى جواره ونساعده.
- سوف ندخل التمرينات الرياضية في مراكزنا، وسنساهم في كافة الأنشطة الرياضية والاجتماعية.

ويعمل البنك على تقديم القروض المتناهية الصغر (Micro Credit) والمقسمة على النحو التالي[٢]:

- القرض العام: وهو القرض الأساسي، والذي يحصل عليه كل أعضاء البنك والحد الأقصى لهذا القرض (١٠,٠٠٠) تكا (الدولار= ٦٤,٣٢٨ تكا) ويستخدم في أغراض الاستثمار الفردي.
- القرض الموسمي: ويمنح هذا القرض بهدف دعم الزراعات الموسمية، وحدّه (٣٠٠٠) تكا يقوم بسدادها المقترض خلال فترة الحصاد أو خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر.
- قرض الأسرة: وتحصل عليه الأسرة ككل، ولكن عن طريق المرأة، شريطة أن يكون قد سبق لها الاقتراض والسداد أربع مرات متتالية، والحد الأعلى لهذا القرض (١٠,٠٠٠) تكا، ويوزع القرض بين أفراد الأسرة، بحيث يقوم بينهم استثمارات مشتركة.

---

(١) عبارة عن مبلغ تدفعه المرأة للرجل في بنجلاديش والهند عند الزواج وهو مماثل للمهر الذي يدفعه الرجل للمرأة في الإسلام.

(٢) **مجدي سعيد**، مرجع *سابق*، ص ١١٢.

- قروض الإسكان: يركز البنك على المدخل الإسكاني لتحسين نوعية الحياة، ويقدم لأعضائه قروضًا ذات مستويات مختلفة، وفقًا لعدد سنوات عضوية المقترض، تهدف إلى تحويل المنازل من أكواخ مبنية من شجر البامبو أو أعواد "الجوت" إلى منازل ذات أعمدة إسمنتية، وتحتوي على دورات مياه ومطابخ.
- قروض التعليم: وتُقدم للطلاب الفقراء من القرويين المتفوقين لمواصلة تعليمهم الثانوي والجامعي، وتقوم بذلك مؤسسة " جرامين شيكا " التابعة للبنك والتي تسعى إلى نشر التعليم من أجل تنمية المجتمع، والقضاء على الأمية في المجتمع، وتقدم إضافة إلى هذه القروض برامج للطفولة وللنساء تركز فيها على الجوانب التعليمية.

ويمكن القول أن بنك جرامين الذي بلغ عدد فروعه حتى (٢٠٠٦م) (٢٢٢٦) فرعًا تعمل في (٧١٣٧١) قرية، ويعمل فيها (١٨٧٩٥) موظفًا، والذي قدم قروضًا تصل (٥,٧٢ بليون) دولار أمريكي، قد حقق الكثير من الإنجازات فهو مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية، ركز بشكل كبير على المثلث الأكثر تهديدًا للبشرية (الفقر – الجهل– المرض)، سعى بشكل كبير للتركيز على النساء كقوة عاملة، بهدف رفع مستواهن وتمكينهن. خلال فترة وجيزة، ساهم البنك طبقًا لأحدث المسوح في تجاوز نسبة ٥٨٪ من قرابة (٦,٦ملايين) من المقترضين وأسرهم، في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطرد، وهي في طريقها لتخطي ذلك الخط[١].

والواقع أن هذه التجربة الرائدة لمحمد يونس تعد نموذجًا رائعًا لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، حيث ظهر بوضوح كيف أثرت بشكل إيجابي في حياة الناس على كافة الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والفكرية، والثقافية، وكانت مرتكزة في الأساس على مبدأ التمكين، أنها بحق تجربة تستحق التقدير

---

(١) *المرجع السابق*، ص ص: ١٤ـ ١٨.

والاحترام وتستحق الوقوف عندها كثيرًا ومحاولة مضاهاتها من قبل مؤسسات القطاع الخاص متى ما أرادت بالفعل النهوض بالمجتمع.

الاستنتاجات

يتضح مما تقدم، أن المسؤولية الاجتماعية كانت في أوضح صورها من خلال عرض النظام الاقتصادي في الإسلام، الذي راعى مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ونادى بمجموعة من المبادئ التي نادت بها النظريات الغربية بعد ذلك بعدة قرون، في محاولة منها لرد الحقوق المسلوبة من الإنسان إلى الإنسان. واتفقت مع المبادئ الإسلامية بعض النظريات من حيث المبدأ، مثل البنائية الوظيفية، والتي كانت تنظر للمجتمع على أنه مجموعة من الأنساق يجب أن تتكامل فيما بينها حتى تتحقق مصلحة الجميع. وفي الوقت الذي أجهد بعض منظري الغرب أنفسهم بالمناداة بحقوق العمال، نجد أن الإسلام قد كفل هذا الحق وأكد عليه في كثير من النصوص. لاحظنا أن الإسلام قد وضع قواعد تعتبر من أسس المسؤولية الاجتماعية في العصر الحالي، مثل مبدأ التمكين والذي طبقه بحذافيره " محمد يونس ". النظام الاقتصادي الإسلامي لم يكن به حرية مطلقة مثل الرأسمالية التي ظهرت عيوبها في الوقت الحالي، ولم يكن مقيدًا لهذه الحرية مثل النظام الاشتراكي الزائل، ولكنه كان شاملًا مراعيًا أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومنظمًا لها. ولكن يبقى الدور على المجتمع من خلال تطبيق مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، والذي لو تم تطبيقه كما ينبغي أن يكون، لكان كفيلًا بالقضاء على الكثير من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات.

وجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع العربي ربما عانى من عدم الوضوح، كون العطاء لدى المسلم يرتبط بشكل وثيق بالدين، ويغلف بالعطف

والشفقة على فئة الفقراء، ويخرج على شكل عطاء مادي يندرج تحت مفهوم الصدقة، ولكنه عطاء آني وغير منظم قد يغني من جوع ولكنه حتمًا لن يسمن، هذا العطاء لا يتعارض مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية بل على العكس من ذلك يدعمه، فالمسلم أيًا كان عطاءه فما دام يبذله في طريق الخير فسيجد مرده في الآخرة، ولكن هذا العمل سيكون أفضل فيما لو كان عملًا منظمًا ينطلق باستراتيجيات معلنة له أهداف واضحة ومحددة إذا وجه لإفراد المجتمع ينبغي أن يستهدف العمل على تمكينهم ومساعدتهم فقط على أن يساعدوا أنفسهم بأنفسهم، والعمل على تحويلهم من مطالبين بالصدقة إلى مانحين لها كما شاهدنا ذلك يتجلى بوضوح في تجربة " بنك جرامين". المجتمعات العربية ليست بحاجة إلى تأسيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية فقط، بل بحاجة إلى استيعاب وتأصيل هذا المفهوم – أيضا – في الوسطين الاجتماعي والاقتصادي. يجب أن يعي المجتمع مفهوم المسؤولية الاجتماعية أبعد وأعمق من العمل الخيري الآني، وأن هذا المفهوم لا يقف عند حد الالتزام بما تمليه علينا الأوامر والتعليمات، بل إن المسؤولية الاجتماعية عمل اختياري يتجاوز ذلك ليستهدف بالدرجة الأولى رفاهية المجتمع بطريقة مدروسة ومنظمة، علينا أن نستوعب تمامًا أن المسؤولية الاجتماعية تقف وراء تطور وتقدم واستقرار كل مجتمع.

شاهدنا في الغرب كيف تشكلت الحياة الاجتماعية من خلال الأنظمة الاقتصادية، بداية بنظام الإقطاع الذي سلب الكثير من حقوق الفقراء والأقليات لصالح الأغنياء، وكذلك الحال بالنسبة لجميع مراحل الرأسمالية منذ بدايتها عند التجاريين، وحتى قيامها من خلال الأنظمة والإجراءات التي وضعت لخدمتها. وقد ظهر واضحا أن النظريات الاجتماعية في الغرب كانت مسايرة للواقع الاجتماعي، وكانت بداية من أفلاطون وأرسطو تحاول أن تضبط إيقاع الحياة الاجتماعية بما يتفق مع المتغيرات التي تمر بها مجتمعات أوروبا. فكانت النظريات التي برزت في بداية نشأة علم الاجتماع، والتي عاصرت مراحل التمزق الذي كانت تعيشه

أوروبا، تنادي بضرورة التكامل بين الأنساق الاجتماعية من أجل مصلحة المجتمع، كما هو الحال عند الاتجاه العضوي، وكذلك البنائية الوظيفية. وجاءت نظريات الصراع بفكر مغاير، حيث رأت أن الصراع أمر طبيعي يحدث في المجتمع، وأن الحياة الاجتماعية تتشكل من خلال هذا الصراع. وتعددت المداخل النظرية التي كانت تشخص الواقع الاجتماعي وتدعمه، أو التي كانت تنتقده، خاصة فيما يتعلق بالنظام الرأسمالي، هذا النظام الذي نمت بين أحضانه طبقة رجال الأعمال أو الرأسماليين، والذي من خلاله ازداد حجم الشركات ووصل نفوذها إلى أن تتحكم حتى في شؤون رئاسة الدول في أوروبا، فضلًا عن تحكمها في مصير ملايين العمال. كانت الرأسمالية في أبشع صورها، فاللهاث لا ينقطع لطلب الثروة والهوة تزداد اتساعًا بين الفقراء والأغنياء، العمال في أوربا يعملون ساعات أطول وأطول في محاولة للوصول لحياة أفضل، ومؤسسات القطاع الخاص تتعاظم أرباحها يوما بعد يوم، في هذه الأثناء برزت الحاجة لتذكير مؤسسات القطاع الخاص بأن عليها التزام أخلاقي تجاه مجتمعاتهم، وعليها محاولة التخفيف من وطأة الرأسمالية المتوحشة على شرائح المجتمع الأضعف، وكانت كل محاولات العلماء وتنظيراتهم تعمل بشكل أو بأخر على خلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الغربي، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، فهناك العديد من الشركات العالمية قدمت نفسها كنماذج رائعة للمسؤولية الاجتماعية، ولكن الواقع الحالي يشهد هزة عنيفة وأزمة يعيشها النظام الرأسمالي، وتعيشها مؤسسات القطاع الخاص، ويعاني منها الرأسماليون. نشرت جريدة الحياة تقريرًا عن الاقتصاد الأمريكي، ذكرت فيه أن الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية واصل في فبراير من العام (٢٠٠٩م) فقدان العاملين في الشركات لوظائفهم، ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم خلال الستة أشهر الأخيرة أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوياته منذ ربع قرن، حيث كشف مسح أجري على الأسر الأمريكية أن أكثر من اثني عشر مليون شخص باتوا عاطلين عن العمل،

وهو العدد الأعلى منذ بدء تسجيل مثل هذه الحالات عام (١٩٤٠م). ونقلاً عن الصحيفة، فقد ذكر موقع (SNN) الإلكتروني أن عدد من فقدوا وظائفهم منذ مطلع العام (٢٠٠٨م) بلغ قرابة الأربعة ملايين ونصف المليون موظف[١]. في هذه الأثناء يتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات حول مستقبل النظام الرأسمالي بشكل عام وحول مستقبل الشركات التي وصلت حد التضخم بفعل الرأسمالية، وحول مستقبل المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، فإذا كانت هذه المؤسسات، وهي تعيش عصرها الذهبي بحاجة إلى من يذكرها بمسؤوليتها تجاه المجتمع، فكيف سيصبح الحال والمؤسسات تعيش أزمة اقتصادية هزت أركان الكثير منها؟

التوصيات

خلصت الدراسة بعدد من التوصيات يمكن أن تسهم في نشر ثقافة المسؤولية وتحفيز الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع وفق خطى مدروسة وملامح واضحة للعمل الاجتماعي ومن ذلك:

- يجب أن تكون هناك هيئة عامة مستقلة تعنى بالمسؤولية الاجتماعية وتسعى لنشر ثقافتها بين مؤسسات القطاع الخاص.
- قيام الإعلام المقروء والمرئي والمسموع بدوره في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.
- من الضروري أن تتضمن مناهج التعليم غرس مفهوم المسؤولية الفردية والمسؤولية الاجتماعية في نفوس الناشئة.
- على الحكومات القيام بدورها في تقدير الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وألا تكتفي بتقديم جوائز عينية للشركات الفاعلة في

---

(١) *صحيفة الحياة السعودية*، **عدد** ١٦٧٧٤، الأحد ١١ / ٣ / ١٤٣٠هـ الموافق ٨/ مارس/ ٢٠٠٩م، ص ١.

مجال المسؤولية الاجتماعية، ولكن يمكن أن تقدر لها جهودها من خلال تقديم بعض التسهيلات لها بالطريقة التي تراها مناسبة ودعمها بترسية بعض مشاريعها عليها ونحو ذلك من أجل تحفيز الشركات الأخرى للقيام هي أيضا بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

- من المهم أن يكون هناك تعاون بين قطاعات المجتمع الثلاثة (الحكومي- الخيري- الخاص) للعمل على تغيير صيغة دعمهم من الدعم المادي الآني إلى الدعم المسؤول اجتماعيًا الذي يستهدف كل أطراف المسؤولية الاجتماعية، والذي متى ما وجه للبشر فيجب أن يقوم في الأساس على مبدأ التمكين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم.

أبو داود، سليمان بن الأشقر (١٤٢١هـ) *سنن أبي داود*، القاهرة: دار المكنز الإسلامي.

البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤٢١هـ) *صحيح البخاري*، القاهرة: دار المكنز الإسلامي.

البطريق، يونس أحمد, وعجيمة, محمد (١٩٨٤م) *التطور الاقتصادي*، بيروت: دار النهضة العربية.

بكار، عبدالكريم (٢٠٠١م) *المسلمون بين التحدي والمواجهة " مدخل إلى التنمية المتكاملة*، دمشق: دار القلم.

البكري، ثامر ياسر (٢٠٠١م) *التسويق والمسؤولية الاجتماعية*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

تيماشيف، نيقولا (١٩٧٨م) *نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها*، ترجمة محمد عودة وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جامعة القاهرة (٢٠٠٢م) *قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع*، ترجمة مصفى خلف عبدالجواد، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب.

جلبي، علي عبدالرزاق، وآخرون (١٩٩٨م) *نظرية علم الاجتماع " الرواد "*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حسام الدين، محمد (٢٠٠٣م) *المسؤولية الاجتماعية للصحافة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الحسن، محمد إحسان (٢٠٠٥م) *النظريات الاجتماعية المتقدمة*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الخريجي، عبدالله (١٩٨٩م) *علم الاجتماع الاقتصادي*، ط٣، جدة: دار رامتان.

الخياط، عبدالعزيز (١٩٧٢م) *المجتمع المتكافل في الإسلام*، عمان: مؤسسة الرسالة.

زايد، أحمد (٢٠٠٦م) *النظريات الكلاسيكية والنقدية*، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الزهراني، ناصر عوض (٢٠٠٩) *المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: دراسة لإسهامات المؤسسات الخاصة في العمل الاجتماعي بمدينة جدة*، جامعة الملك عبدالعزيز: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة دكتوراه غير منشورة.

سعيد، مجدي (٢٠٠٧م) *تجربة بنك الفقراء*، بيروت: الدار العربية للعلوم.

السيد، عبدالعاطي السيد (٢٠٠٤م) *علم الاجتماع الاقتصادي*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الشافعي، محمد إبراهيم (١٩٨٢م) *المسئولية والجزاء في القرآن الكريم*، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

صحيفة الحياة (٢٠٠٩م) ع ١٦٧٧٤، الأحد ١١-٣-١٤٣٠ الموافق ٨ مارس، ص١.

عبدأسعيد، محمد فايز (١٩٨٦م) *الفكر الاجتماعي الحديث " نظريات اجتماعية حديثة "*، الرياض: دار الفيصل الثقافية.

عبدالمجيد، محمد (١٩٨٥م) الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة " نموذج مقترح للشركات الكويتية، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية:* الكويت، س ١١، ع٣٤.

عثمان، سيد أحمد (١٩٩٦م) *التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

غاليريت، جون كنيت، ومينشكوف، ستانسلاف (١٩٩٠م) *الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي*، ترجمة هشام متولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الغالبي، طاهر, والعامري, صالح (٢٠٠١م) *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات*، عمّان: جامعة البتراء.

الغالبي، طاهر، والعامري، صالح (٢٠٠٥م) *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع*، عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الغامدي، سعيد فالح (٢٠٠٤م) *المدخل إلى علم الإنسان*، جدة: مكتبة خدمة الطالب.

الغرفة التجارية الصناعية (٢٠٠٩م) *سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص*، ط٢، الرياض.

غيدنز، أنتوني (٢٠٠٩م) *الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة " تحليل لكتابات ماركس ودور كايم وماكس فيبر "*، ترجمة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت: دار الكتاب العربي.

غيدنز، أنتوني (٢٠٠٥م) *علم الاجتماع*، ترجمة فايز الصباغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كريب، إيان (١٩٩٩م) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، *عالم المعرفة*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع٢٤٤.

ابن ماجه، محمد بن زيد (١٤٢١هـ) *سنن ابن ماجه*، القاهرة: دار المكنز الإسلامي.

مارشال، جوردون (٢٠٠٠م) موسوعة *علم الاجتماع*، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

ابن مسلم، الحجاج (١٤٢١هـ) *صحيح مسلم*، القاهرة: جمعية المكنز الإسلامي.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (١٩٧٨م)، القاهرة: دار المعارف.

النسائي، أحمد بن علي (١٤٢١هـ) *سنن النسائي*، القاهرة: دار المكنز الإسلامي.

نيوتن، ليزا (٢٠٠٦م) نحو شركات خضراء " مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة"، ترجمة إيهاب عبدالرحيم، *عالم المعرفة*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٣٢٩.

هيرتس، نورينا (٢٠٠٧م) السيطرة الصامتة " الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية "، ترجمة صدقي خطاب، *عالم المعرفة*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع٣٣٦.

وياردا، هوارد جي (٢٠٠٧م) *المجتمع المدني " النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"*، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

وين، فرانسيس (٢٠٠٧م) *رأس المال لكارل ماركس* " سيرة "، ترجمة ثائر ديب، الرياض: مكتبة العبيكان.

يحيى، أنيس (٢٠٠٣م) *تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث*، الإمارات العربية المتحدة: المجمع الثقافي.

ثانيًا المراجع الأجنبية

Carroll, Archie B. (1991) "The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward The Moral Management of Organizational Stakeholder," *Business Horizons*, July- August.

Daft, R. (2002) *Organizational Theory and Design* ". West Publishing Co. New York.

Daherendorf, R. (2001) *Class and Class Conflict in Industrial Society*, Stanford: Stanford University Press.

Drucker, Peter F. (1977) *An Introductory View of Management*, Harpers College Press. U.S.A.

Gibbons, David. (1995) *The Grameen Reader, Grameen Bank*, Dhaka, 2nd.

Hay, Bruce L., Stavins, Robert N. and **Vietor, Richard H. K.** (Editors) (2005) *Environmental Protection and the Social Responsibility of Firms Perspectives from Law, Economics, & Business,* Resources for the Future Press: Washington. D.C.

Mills, Wright (1976) *Power Elite*, A Pelican Book Middle Sex, England.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

http:www.neareast.org/phil/ar/page.asp?pn

http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/html/jurnal/1/aqd.htm#_Toc34627147,*(21/2/1430)*.

Social Responsibility for Saudi Corporate Disambiguating the Concept

Nasser Awad Al-Zahrani

Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Abstract. The present research aims to disambiguating and understanding the concept of social responsibility of the institutions. As a specialist in this field, the researcher notices that the concept of social responsibility is unclear and ambiguous as well as there are no distinguishing lines between social responsibility and other concepts as philanthropic works and law responsibility. It also aims at tracking the development of social responsibility in social ideology in general through showing the social responsibility in early Islamic as well as tracking this concept in western social theories and literature through exploring several approaches of sociologists and economists who examine and review the concept of social responsibility or any other relative social systems, which didn't only shape the face of life in the West but in all over the world; particularly the capital system which led to a growing class of businessmen and huge-size companies and institutions. Accordingly, social responsibility of the institutions became a must requirement toward society in which they work as a trial of filling the gap between the rich and the poor and a way of supporting one another in their community.